سلسلة أوراق بحثية

العيش بكرامة في ظلّ الاقتصاد العالمي

الصراع من أجل المنافع العامة

ملتون فسك

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

العيش بكرامة في ظلّ الاقتصاد العالمي

الصراع من أجل المنافع العامة

ملتون فسك

جامعة انديانا
الولايات المتحدة الامريكية

How to Survive in a Global Economy With D
The Battle for Public Goods

Milton Fisk

©Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2001

This book is published as part of an agreement of co-operation
Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى ٢٠٠١

يصدر هذا الكتاب ضمن اطار اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بول – المانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادي للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله – هاتف: ٠٢-٢٩٦٠٩١٩

ما يرد في هذا الكتاب من أراء وافكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

العيش بكرامة في ظلّ الاقتصاد العالمي

الصراع من أجل المنافع العامة

العيش بكرامة في ظلّ الاقتصاد العالمي

الصراع من أجل المنافع العامة

«الاسم الجديد للظلم والعبودية والاستيلاء هو: الليبرالية الجديدة»

برنامج عمال أي.ز.ل.ن.، الأول من أيار ١٩٩٤

أقترح مقاربة الليبرالية الجديدة، أي الدعامة الحالية للاقتصاد العالمي، من جانب مدى تحقيقها للعدالة، ولا أراها، في هذا السياق، سياسة اقتصادية وحسب، بل منظومة اقتصادية أيضا، وعلى وجه الخصوص، مرحلة من مراحل الرأسمالية، تتسم بسيطرة أوسع للمؤسسات المالية وكبار المستثمرين في إدارة المشاريع على صعيد العالم، وبحدود دنيا من القوانين المنظمة لسوق العمل، وتسليع للبضائع والخدمات التي كانت حتى وقت قريب من شؤون القطاع العام. ويعكس الموقف السائد بين المتنفذين في الأوساط السياسية، ومن هم في محيطها في عديد من بلدان العالم، رأي رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر، القائل بعدم وجود بديل لليبرالية الجديدة. فرأس المال لن يكف عن الحراك، وسوق العمل لن تحظى بقوانين حمائية، والمصالح العامّة لن تموّل من جانب الدولة.

يضع هذا الموقف القدري مواجهة الليبرالية الجديدة بمسألة العدالة على قدم

المساواة مع مجابهة العواصف الرعدية في أمسيات الصيف الحارّة، بمنطق أنها لا تتسم بالعدل، ورغم ذلك، فأنا ملتزم بإظهار أن الليبرالية الجديدة لم تكن قدرا محتوما، لو توفرت الإرادة السياسية المناسبة، وحتى أن وضع حد لها ما زال ممكنا، بما يفسح المجال لقيام اقتصاد عالمي على دعائم جديدة، تتسم بقدر من علامات الإنصاف.

العدالة والأهداف الاجتماعية

لا مناص من الحديث قليلا عن طبيعة العدالة في هذا السياق، فعند قياس الليبرالية الجديدة بمعيار العدالة، لا أحتكم إلى معيار ينبغي اكتشافه من خلال برنامج للبحث، بل إلى شيء يتولّد عن ممارساتنا الاجتماعية. ففي هذه الممارسات نحقق مع آخرين أهدافا بعينها، وهي ليست طموحات شخصية وحسب، بل ما يشد لحمتنا كجماعة أيضا، إنها كل ما نحن بصدده بالمعنى الكامل للكلمة، ويدخل الإنصاف في هذا الإطار كوسيلة نؤكد فيها من نحن، دون التحوّل إلى جماعات متناحرة، فلا نلجأ إلى مبادئ العدالة بالبحث في نص أو تاريخ ما لتطبيقها في قياس الجماعات، بل نعرف، بمجرد إدراكنا من نحن، وما هي القواسم المشتركة بيننا، ماهية العدالة المطلوبة.

يمكن تكثيف هذا الأمر في تفصيل من ثلاث مراحل، ففي المقام الأوّل معايير العدالة هي كيفية معالجة الصراعات على أفضل وجه ممكن، ونبحث عن العدالة من زاوية ما يزعج أناسا مما يقوم به آخرون. وفي المقام الثاني، تطرح معايير العدالة، بطريقتها في حل الصراعات، جملة من الأهداف التي يسعى شعب ما لتحقيقها، لإضفاء سمات معيّنة على الجماعة التي يتكوّن منها. فقد يرغب الناس في مجتمع آمن ومتعلم، وهي نوعية الأهداف التي يمكن تعزيزها اعتمادا على الطريقة التي تحل بها العدالة الصراعات.

تسهّل العدالة تحقيق المصالح التي تسعى إليها تلك الأهداف بإزالة ما يعترض سبيلها من عوائق. وإذا كان الصراع بين أناس من الجماعة نفسها، يرجح قبولهم لحل عادل، طالما عزز الحل الأهداف التي يسعون لتحقيقها معا لمصلحة

الجماعة التي ينتمون إليها. بيد أن العدالة تنبثق، فقط، من بعض أهداف كهذه، فما هي؟

تعزز معايير العدالة، في المقام الثالث، بطريقتها في حل النـزاعات، أهدافا يُرجح أن تختارها الجماعة معا، وفق ظروفها الخاصة، كمحصلة لنضالات ونقاشات واسعة النطاق حول كيفية الارتقاء بوضعها.[1] وفي إضافة هذا الشرط، أي اختيار الأهداف بصفة جماعية بواسطة النضالات والنقاشات، ما يؤكد أن الأهداف ذاتها لا تصدر عن قطاع صغير في الجماعة، بل تجري صياغتها في إطار الجماعة كلها، وإلا سينشأ احتمال نظرة أحادية الجانب لا تتسق مع العدالة.

تمتاز الأهداف التي تحاول العدالة تسهيل تحقيقها بسمتين خاصتين، كلاهما مُضمر في الشرح الوارد أعلاه. فمن جانب، يقبل الفرد هدفا كهذا كشيء يخدم أفراد الجماعة كلها.

إن عملية النضال والنقاش بين أفراد الجماعة لا تقود بالضرورة إلى قيام كل فرد باختيار الهدف لنفسه أو لنفسها، فعملية كهذه غير ضرورية في هذا المضمار، العملية مسألة تنتهي إلى اتخاذ موقف واضح حول ما نريده نحن (بصيغة الجمع)، وتسفر بالتالي عن تحقيق التضامن. ولكن ما هي طبيعة الهدف الذي يريده كل فرد من الأفراد لصالح المجموع؟ للإجابة عن هذا السؤال تجدر الإضافة، من ناحية أخرى، أن ما ترنو إليه الجماعة يتمثل في خاصية من خصائصها، ولا يعني منفعة مباشرة لفرد بعينه. نريد مجتمعا متعلما، بيئة تصلح للعيش، صحافة مستقلة، وهكذا دواليك. إذا كانت تلك الخصائص الاجتماعية مرغوبة من جانب كل فرد على حدة لصالح المجموع، فهي ما يُطلق عليه المنافع العامّة. وللحصول عليها ثمة ما يستدعي تمكين المجتمع من منح أفراده منافع فردية معيّنة. على هذا النحو، نستطيع الحصول على مجتمع صحي، كمنفعة عامة، إذا كان ثمة نظام للرعاية الصحية يمكن المجتمع من تقديم رعاية صحية للأفراد. أنظمة التفعيل الاجتماعي هذه، أي تقوية المجتمع بما يمكنه من تقديم خدماته هي ما يدعى بالمنافع العامة، وهي

ما تحاول هذه المقالة الدفاع عنه. لذلك، العدالة في مجتمع ما، هي حل النزاعات بطريقة تُسّهل تحقيق المنافع المشتركة، وبالتالي المنافع العامة المطلوبة من أجلها.[٣]

يبدو ربط العدالة بأهداف تمثل المنافع المشتركة بدلا من ربطها بأشياء أخرى نوعاً من التعسف، لكن هذا الربط يجنبنا التعسف في الواقع. فلنتخيل شخصين يتصارعان وليس ثمة ما يربط أياً منهما بمنفعة يريدها للآخر. عندئذ، لا يمكن العثور على هدف مشترك لاستخدامه كمعيار في حل الصراع. وقد يعترض المرء بالقول أن ثمة طريقة للحل تتمثل في الاحتكام إلى المبادئ المشتركة. وغالبا ما يتم الاحتكام إلى هذا الأمر عندما يُقال بأن الحق يسبق المنفعة. فجون راولز (Rawls) يحتكم إلى التسامح بين المواطنين كمبدأ يسبق أياً من المنافع التي قد يختارونها. ويحتكم روبرت نوزيك (Nozick) إلى حقوق الملكية المنقولة طوعا كأمر يتجاوز من حيث الأولوية كافة المشاريع الاجتماعية الأخرى.[٣] ورغم ذلك، يبدو الاحتكام إلى المبادئ العامة، مسألة اعتباطية تماما، في حالة غياب أهداف مشتركة تنجم عنها. وقد عرضت، بصورة أوّلية، هذه المحاججة ضد الاحتكام إلى المبدأ في حالة غياب منافع مشتركة يعتد بها، لأبين فقط أن اتجاهاً تفكيرياً يتعارض مع كثير من التنظيرات الليبرالية حول موضوع العدالة.[٤] وفي عرضي الأولي لمحاججة من هذا النوع لا اعتنق الرأي القائل بأن العدالة تختزل إلى مجرد منافع عامة. إذ يجب إبقاء المجال مفتوحا للفعل المتبادل بين العدالة والمنافع المشتركة، فالعدالة التي قد تبدأ كمحاولة لضمان تحقيق المنافع المشتركة، ربما تتحول، في نهاية الأمر، إلى أداة لتعديل المنافع المشتركة التي ثبت عدم واقعيتها، أو اتساقها مع تنوّع المنافع المشتركة، أو استغلالها تحقيقا لمصالح خاصة.

استنادا إلى هذا الرأي حول العدالة كمنفعة عامّة، قد لا يتوفر القدر الكافي من (أشكال) التضامن بين جماعات معيّنة لتمكينها من استنباط أساس للعدالة فيما بينها. ودائما ما تهدد تصدعات من هذا النوع في مفهوم العدالة، المجتمعات المنقسمة على أسس طبقية أو عرقية بالفشل في حل الصراعات

دون اللجوء إلى القوة. وقد يبدو، في حالات كهذه، تبني أطراف الصراع لأشكال متحزبة من العدالة أمرا لا فرار منه، ما يجعل من العدالة الشاملة مجرد أمل فقط. ويستدعي تجاوز العدالة المتحزبة إما القيام بحوار شاق يحركه الإحساس بلا جدوى التسويات في تخفيض حدة الصراع، أو القيام بانقلاب عنيف على البنية الاجتماعية المنقسمة نفسها، قد ينجم عن ضرورات التضامن أمام عدو مشترك.

المجتمعات المنقسمة والمنافع العامة

المفارقة أن تطوّر الاقتصاد العالمي يسهم في إبراز الانقسامات. فلنذكر فقط الانقسام بين الاقتصادات السائرة في طريق التصنيع والاقتصادات المتأصلة صناعيا، أو بين نخب الحكومات والشركات والطبقة العاملة. فالحديث عن مشاريع مشتركة لجسر الهوّة بين تلك الانقسامات مسألة خيالية، في معظم الأحيان. في كيوتو العام ١٩٩٧، كانت الدول السائرة في طريق التصنيع مترددة في قبول تواريخ محددة لتقليص استخدام غازات تسهم في خلق ما يعرف بـ «أجواء الدفيئة» (greenhouse effect)، لأن ذلك لا يمكن اقتصاداتها من اللحاق بالآخرين. علاوة على ذلك، شعرت الصناعات الأميركية المعتمدة على وقود النفط والفحم بالتهديد نتيجة الأهداف الواهية التي دعمتها الحكومة الأميركية في كيوتو،[٥] وبالتالي، لن تزدهر السلع الدولية أو المحلية العامة طالما يعمق التنافس الانقسام في العالم وبين شعوبه.

ومما لا شك فيه أن الليبرالية الجديدة تتحدث بطريقة تشمل الجميع عندما تتناول الأسواق العالمية لرأس المال، مثلا. لكن هذا الأمر لا يعني أنها تتحدث من أجل الجميع، فهي تنطق، في الواقع، باسم أقلية، بيد أنها تزعم بأن العمل غير الخاضع للتنظيم والخصخصة وحركية رأس المال غير المقيدة يسهم في تحقيق هدف مشترك يسعى الجميع إلى تحقيقه. رغم ذلك، نستطيع الحديث عن عدالة متحزبة تستهدف تحقيق مشاريع مشتركة لصالح العاطلين عن العمل، معظم «الشغيلة»، ومعظم المتقاعدين. صحيح أن أهدافا مشتركة

كهذه جزئية فقط لأنها لا تشمل الجميع، لكن هذه المحدودية ينبغي القبول بها إذا أملنا في تحقيق اختراقات لمجابهة الليبرالية الجديدة.

ربما يساور البعض الشك، حتى بعض المحسوبين على الديمقراطية الاجتماعية، بشأن حاجتنا إلى طرح نموذج عدالة متحزبة لصالح الأقل حظا، ربما يقولون أن موقف رسل الليبرالية الجديدة الذي يسحب نفسه على الجميع، رغم مبالغاته في بعض الجوانب، مبرر من حيث الجوهر، فالاقتصاد العالمي الليبرالي الجديد يمثل، في أعينهم، أملا لكل الطبقات الاجتماعية، خاصة بعدما تبين عجز اقتصادات الرفاه الاجتماعي الوطنية عن تجنب الأزمات.[٦] حسب هذا الرأي، فإن رفع الكفاءة بواسطة المنافسة سيعود بالفائدة على الجميع، وسأرد عليه، ولكن من المهم في البداية أن نبين وجود بديل لليبرالية الجديدة قد يكون عادلا، على الأقل، بالمعنى المتحزب للكلمة، ويؤدي بصورة ملموسة إلى تعزيز المصالح المشتركة للغالبية العظمى من الناس، وهم فئة أقل حظا من الأقلية المتربعة على القمة.

في سياق التدليل على وجود بديل كهذا، أطرح عدة افتراضات. أفترض أولا أن نأخذ على محمل الجد الرأي القائل أن العدالة تعني أهدافا مشتركة حظيت بالإجماع سواء مباشرة أو مداورة، الأهداف المشتركة في هذا السياق ليست منافع يريدها هذا الشخص لنفسه، رجلا كان أم امرأة، بل هي خصائص لجماعة من الناس يريدها الفرد من أجل الجماعة كي يتسنى لمختلف الأفراد امتلاك توقعات معقولة بالحصول على منافع فردية. تضفي مجموعة الخصائص هذه قوة على توقع المنافع الفردية، بمعنى أن الحصول على المنافع الفردية لا ينشأ بفعل الصدفة، ولكن من حيازة الجماعة لشخصية معيّنة. وأفترض ثانيا، أن نأخذ على محمل الجد، كما يتجلى الأمر في عالم اليوم، الفكرة القائلة بإمكانية وجود اختلالات بين عدالة جماعات مختلفة بفعل عدم وجود أهداف مشتركة من النوع المناسب تؤدي إلى ترابطها. لذلك، ينبغي لنقطة البداية أن تكون عدالة متحزبة قائمة على أهداف مشتركة جزئية.

أتساءل في سياق هذين الافتراضين عن نوعية الخطوات التي قد تتخذها

الأغلبية الأقل حظا لتسهيل تحقيق الأهداف المشتركة التي تحقق التضامن بين أفرادها، والإجابة، كما أعتقد، تتمثل في تطوير مؤسسات عامة – مؤسسات تخضع للمحاسبة من جانب الجماعة ككل – كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف المشتركة، هذا التصور بشأن المؤسسات العامة هو فكرة أوّلية عما يكمن خلف الحديث الاقتصادي الأكثر رسمية عن المنافع العامة، فالمنافع العامة ذات دور بالغ وفعّال في تحقيق الأهداف المشتركة، ولذلك يجري استحضارها في هذا السياق من أجل العدالة رغم ما قد تتسم به من تحزّب، فهي تضفي طابعا مؤسساتيا على مطلب إحلال الحاجات محل الأرباح كأولوية على رأس الأجندة السياسية.

لماذا تحتاج الأغلبية غير الميسورة لتكون أدوات كهذه، تحقق الأهداف المشتركة، ذات صفة عمومية؟ لأن ترك تلك الأدوات لمنطق السوق سيجعلها تميل لصالح مالكي المزايا الأفضل في السوق،[٧] فالأقل حظا هم على ما هم عليه لأنهم يفتقرون إلى مزايا معيّنة في السوق، لا رأسمال لديهم، أو ربما يملكون منه القليل، ومهارات الحصول عليه متوفرة أكثر لمن يملكونه.

إن الأهداف المشتركة كونها مشتركة يريدها الفرد من أجل المجموع، لا تتقدم على نحو أفضل بواسطة وسائل كالسوق، الذي يميل لصالح المتمتعين بمزاياه على حساب الفوائد الفردية الناجمة عن تحقيق الأهداف المشتركة، فالأهداف المشتركة تتحقق على نحو أفضل بواسطة مؤسسات تتيح فرصا متساوية، بفعل خضوعها لمحاسبة الجميع، أمام جميع الأفراد، بدلا من خلق فرص متحيزة تقوم على المصلحة الخاصة، وهكذا يتضح لماذا أختيرت المنافع العامة لتعزيز الأهداف المشتركة التي وضعت تدابير العدالة لتعزيزها.

زعزعة الليبرالية الجديدة بالمنافع العامة

يقودنا هذا الأمر إلى اقتراح للعمل. العدالة برأينا تتحقق بواسطة خلق وصيانة المنافع العامة، بيد أن نظرية الليبرالية الجديدة وممارستها تقومان على مهاجمة المنافع العامة. ولعل هجوما لإنقاذ ما تبقى للمنافع العامة وخلق

منافع عامة جديدة يحتاجها الناس، سيؤدي في حال نجاحه إلى خلخلة سمة أساسية من سمات الليبرالية الجديدة، وبالتالي زعزعتها ككل. فالبقاء في ظل اقتصاد معولم مع الحفاظ على الكرامة والعدالة يستدعي جهدا منظما لتغيير كينونته كاقتصاد ليبرالي جديد، بواسطة هجوم لصالح المنافع العامة.

أتكلم هنا عن كلا المنافع العامة، القومية والدولية، لأن مفهوم المنفعة العامة لا يشترط التقيد بالحدود القومية للدول، فبعض المنافع العامة، من ناحية عملية، تحتاج للبقاء قومية الطابع، ولكنها قد تقع احيانا ضمن المنافع الدولية العامة الناجمة عن التفاعل والاتفاق بين الدول. ولا شك أن هيئة بيئية قومية مكرسة للحفاظ على بيئة صحية مستديمة لأفراد شعب ما، ستجد من المفيد لأسباب واضحة، العمل بالتعاون مع هيئة بيئية دولية تعنى بالبيئة في العالم بشكل عام.

تثير هذه الدعوة من أجل المنافع العامة جملة من الأسئلة، سأحاول الإجابة عنها قبل الخاتمة. يبدو أن الليبرالية الجديدة، برأسمالها المتحرك، تمكنت من إلحاق الهزيمة أو شل القوى العمالية المنظمة على مستوى العالم، فقد أرغمت الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية على قبول فرضيتها الأساسية بأن المنافسة مسألة لا غنىً عنها، ولا يمكن تحقيقها إلا بالتخلي عن القوانين المنظمة لسوق العمل،[٨] فهل ثمة ما يدعو للاعتقاد بإمكانية إفلات هجوم لدعم وتعزيز المنافع العامة من شلل أو هزيمة كتلك؟ وفي حال نجاحه، ما الذي يدعو للاعتقاد بأن وضع الليبرالية الجديدة سيتزعزع بفضله؟ ولماذا، بداية، ضرورة العودة إلى دولة الرفاه الاجتماعي طالما جُرّبت وعلى ما يبدو فشلت؟ وبدلا من العودة إلى دولة فاشلة للرفاه الاجتماعي، أليس من الأفضل تقنين تجاوزات الليبرالية الجديدة؟ أبدأ بالسؤال حول احتمال زعزعة الليبرالية الجديدة بالمنافع العامة، تاركا أسئلة جدوى الهجوم لصالح المنافع العامة، وفشل دولة الرفاه، وتقنين تجاوزات الليبرالية الجديدة إلى وقت لاحق.

ستعاني كافة جوانب الليبرالية الجديدة تقريبا من ضربة إذا كان ثمة هجوم ناجح باسم المنافع العامة. لنتحقق من هذا الأمر، فلننظر بإيجاز إلى أصل الليبرالية الجديدة وطبيعتها. فكنظام اقتصادي، نجمت الليبرالية الجديدة عن

تدهور معدلات عائدات الاقتصاد الرأسمالي التي بدأت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وكانت ارتدادا إلى الليبرالية الناشئة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، واستمرت معظم ذلك القرن.[٩] وكان تدهور معدلات الأرباح أساس الأزمة التي أدت بدورها إلى القضاء على فترة الرفاه الاجتماعي قصيرة الأمد في حياة الرأسمالية، وهي فترة اتسمت بالتراجع النسبي عن اقتصادات القرن التاسع عشر العالمية، وشيوع المنافع العامة.

وقد حاول أصحاب العمل، وفي سياق البحث عن معدلات أعلى من العائدات، في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، إيجاد عمالة رخيصة، فكان من الممكن العثور بوفرة على العمالة الرخيصة في أماكن ما زالت في طور التصنيع، ومن الممكن إيجادها في بلدان أضعف فيها العقد الاجتماعي – شراكة رأس المال والعمل في عالم ما بعد الحرب – كفاحية الحركة العمالية.

ولم يؤد تدهور العائدات إلى بحث رأس المال عن العمالة الرخيصة وحسب، بل دفع أصحاب الاعتمادات المالية والمستثمرين إلى التطلع بنهم إلى مناطق لم تتم رسملتها بعد. لذلك، جرى العمل لنقل قطاعات المنشآت العامة للنقل والهاتف والتعليم والطاقة إلى الرأسماليين الخواص، الذين تأملوا جني أرباح طائلة من تلك المناطق البكر. ولعل رسملة الرعاية الصحية من تشيلي، مرورا بالمكسيك، وحتى الولايات المتحدة، تعطي مثلا صارخا لذلك.

وقد شجعت ضرورة الاستفادة من العمالة الرخيصة ورسملة المنافع العامة على وضع حد للاقتصادات القومية والعودة إلى الاقتصاد العالمي لرأس المال المتنقل. كما جرى شن هجوم من خلال الاتفاقيات التجارية، لتسريع حركية رأس المال، على الحواجز القانونية التي تحول دون نفوذ المستثمرين الأجانب، وعلى احتكارات الدولة في قطاعات حيوية. كما تهدد اتفاقيات إعادة الهيكلة مع البنك الدولي والاتفاقية المتعددة الأطراف المقترحة بشأن الاستثمار أنظمة الدولة لتوفير الحماية في وجه حركة رأس المال على صعيد العالم. وقد جرى حث دول تنتهج سياسة الرعاية الاجتماعية والتشغيل الكامل، على تبني سياسة تقشف كقاعدة تمكنها من تجنب نتائج التضخم الناجمة عن سياسة من هذا

النوع، تقلل من جاذبيتها أمام المستثمرين. بهذه الطريقة قدّم مطلب تمكين رأس المال من حركية أكبر الدعم لاستراتيجيات ليبرالية جديدة تؤهلها لتحقيق استغلال سريع لفرص جني الأرباح.[١٠]

تشكل المنافع العامة تهديدا لجهود الليبرالية الجديدة لضمان تحقيق الأرباح حسب الطرق التالية:

(١) معارضة الخصخصة

توفر المنافع العامة مؤسسات تتسم في عدد من البلدان بنزعتها النقابية القوية والمنظمة أكثر مما هو الحال في المشاريع الخاصة، ولا يجعل هذا الأمر شن هجوم شامل على الأجور في القطاعات الأخرى مسألة بالغة الصعوبة وحسب، بل يزيد من مصاعب عملية الخصخصة نفسها، أيضا. فالنقابات تحرص على تفادي فقدان دورها في السياق التقليدي للقطاع الخاص. فلنفكر، مثلا، في نقابة عمال الضمان الاجتماعي في المكسيك، التي شنت معركة باسلة، وإن تكن خاسرة، ضد خصخصة مخصصات التقاعد والرعاية الصحية،[١١] وفي عمال الاشغال العامة في فرنسا الذين وقفوا في وجه محاولة تخفيض الخدمات الاجتماعية،[١٢] وفي المعلمين المنخرطين في نقابات في الولايات المتحدة الذين كافحوا ضد محاولة المدارس توقيع عقود مع مربين تتحدد أجورهم بقدر ما تحقق المدارس من أرباح.[١٣]

(٢) تقييد حرية رأس المال في الحركة

لا تدر الموارد الموظفة في المنافع العامة أرباحا مباشرة، بل هي مربحة بشكل غير مباشر فقط، أي بقدر ما تتمكن من خلق طلب على السلع والخدمات من القطاع الخاص. وبالتالي، فإن المنافع العامة خارج نطاق الرسملة، ما يحد من حركية رأس المال، كما أن خصخصة تلك المنافع العامة تخصّب رأس مالها «العقيم» بواسطة إطلاقه من أجل دافع الربح.

(٣) إعاقة مبدأ المضاربة

يمكن دعم نظام متطوّر للمنافع العامة بواسطة فرض ضرائب عالية فقط، بما فيها ضرائب عالية على الشركات. فالمستثمرون يفضلون مناطق من العالم تكون فيها الضرائب منخفضة. بتلك الضرائب الأقل، تستطيع الشركات المضاربة بفعالية ضد المضاربين الأجانب في مجالي الاستيراد والتصدير. ومن ثم تنشأ بلاغة متحللة من كل القيود لدعم مبدأ المضاربة وزعزعة المنافع العامة، فالناس، حسب رأيها، يجب أن يدفعوا ضرائب أقل لينالوا قدرا أكبر من الحرية في التصرف بأموالهم.

(٤) إزاحة السيطرة المالية

يجب أن تكون المنافع العامة تحت السيطرة الاجتماعية العامة. ففي حقبة دولة الرفاه الاجتماعي ما بين ١٩٣٠ – ١٩٧٠ كان في وسع المديرين الإدعاء بأنهم يديرون شركات تجارية كبيرة، ولكن مع حلول الأزمة في حقبة الرفاه دافع الليبراليون الجدد عن ضرورة استجابة الشركات لحاجات المستثمرين والمقرضين، ولم تتمثل حاجاتهم في حل المشاكل الاجتماعية، وفي جودة المنتج، أو في بقاء المشروع على المدى الطويل، بل كانت مالية ضيقة، حيث يوجه المديرون اهتمامهم إلى حاجات أخرى، بينما في حالة وجود المنافع العامة تحت إدارة عامة، فإنها لا تخضع (لشرط) التمويل، لكنها تضع قيدا على هيمنة السيطرة المالية التي تتسم بها الليبرالية الجديدة.[١٤]

وقد يبدو من الواضح تماما، على هذا النحو، أن الدفاع عن المنافع العامة وتوسيع نطاقها، يؤديان إلى زعزعة برنامج الليبرالية الجديدة. ورغم ذلك، ثمة سبب كاف للرغبة في استمرار الاقتصاد العالمي مع توسيع نطاق المنافع العامة. ولكن ينبغي له أن يكون متوائما مع المنافع العامة، على الصعيد القومي ومع جملة من المنافع العامة الأكثر تطورا على صعيد العالم، كما ينبغي أن يكون اقتصادا عالميا يعزز المنافع العامة بدلا من زعزعتها، وباختصار ينبغي أن يكون اقتصادا عالميا لا يتجاهل الأعداد الكبيرة من الناس، بل يسهم

في تمكينها من العيش بكرامة، عندئذ لا يكون اقتصادا مبنيا على اقتصادات الشركات الكبيرة، بل يصبح اقتصادا اجتماعيا على صعيد العالم.

المضاربة ورأس المال المستقل ذاتيا

وقد يتم الاعتراض على ما سبق بأن المنافع العامة بدلا من أن تقوض الليبرالية الجديدة، ستقوّض اقتصادات بلدان تدعمها. كيف يمكن التعامل مع اعتراض من هذا النوع بطريقة مقنعة؟ يقال لنا أن ما ينتظرنا يتمثل في تبخر الاستثمار الخاص، لأن الضرائب المتزايدة المطلوبة للمنافع العامة تضعف حافز الاستثمار.

في أواخر التسعينيات عانت فرنسا من مشكلة كهذه، بينما أسهم الهجوم التاتشري (نسبة إلى مارغريت ثاتشر) على المنافع العامة، أسهم في تجنيب بريطانيا المشكلة نفسها، فبدون استثمار، يعاني قطاع التصدير من غياب عنصر المنافسة، وسينظر المستثمرون، آنذاك، خارج حدود بلادهم بحثا عن أمكنة للاستثمار، ما يعني ازدياد ظاهرة البطالة بمعدلات كبيرة.

يُفترض في استخدام اعتراض كهذا أن رأس المال مستقل ذاتيا: يضع أهدافه الخاصة بنفسه وعندما يعجز عن تحقيقها في مكان، يشعر رأس المال بحرية الاستثمار في مكان آخر. ورغم ذلك، فهذا الأمر بعيد كل البعد عن الحقيقة، فالاستقلال الذاتي لرأس المال، في الواقع، مسألة وهمية تقوم على افتراض زائف بحيادية الدولة في هذا المجال. يجب ألا ننسى أن الأهداف التي يسعى رأس المال إلى تحقيقها هي الأهداف نفسها التي تبدي الدول استعدادها للدفاع عنها، ليس هذا وحسب، بل إن معظم الدول مارست دورا حيويا لتمكين رأس المال من تحقيق أهدافه. يكفي أن يفكر المرء في حقيقة أن برامج إعادة الهيكلة، واتفاقيات التجارة الحرة، والاتحادات النقدية، كلها صيغت مباشرة أو عن طريق الضغط، من جانب الدول القوية.[١٥] إن حرية تنقل رأس المال ومرونة سوق العمالة، كما يتمتع بها رأس المال في الوقت الحاضر، تعتمدان جزئيا على تدابير من هذا النوع. فتناسي أن رأس المال يعمل في إطار الدولة، قد يخلق إحساسا زائفا بأن رأس المال يضع أهدافه ويتحرك حيثما

توجد الأرباح بإرادته الخاصة.

فلنتخيل، كخطوة أولى لإدراك أن الاستقلالية الذاتية لرأس المال مجرد وهم، التأثير السلبي على حرية رأس المال في الحركة في دول ستشق عصا الطاعة على الليبرالية الجديدة من خلال منح الأولوية للمنافع العامة. ففي منح الأولوية للمنافع العامة ما يستدعي تقليل الوسائل التي تدلل بها الدولة رأس المال، خاصة ما يقتضي من الدول التحوّل إلى تقييد حركة رأس المال بدلا من دعمه. فمن جهة، سيخصص المزيد من موارد الدولة للمنافع العامة، ما يحد من حجم رأس المال المتحرك، ومن جهة أخرى، لن يُسمح لحركية رأس المال بإثقال كاهل المنافع العامة، كما يحدث عندما يهرب رأس المال إلى مكان آخر تاركا البطالة خلفه وقواعد ضريبية منخفضة.

ان لم يكن رأس المال متمتعا بالاستقلال الذاتي وكان مقيدا بسيطرة الدولة، لأمكن للإرادة السياسية التأثير على نشاطه، ولإحداث هذا التأثير، لا بد من إعادة توجيه للإرادة السياسية بطبيعة الحال. ولا يمكن القيام بهذه العملية في حال عدم صياغة الناس لأهداف مشتركة معيّنة وحسب، بل تكريس أنفسهم لتحقيق تلك الأهداف أيضا. أتحدث عن أهداف من نوع التشغيل الكامل، والمشاركة الديمقراطية، والرعاية الطبية الشاملة، والملكية الفكرية ذات الطابع الاجتماعي، وبيئة مستدامة، وتعليم متوفّر للجميع، وأجهزة إعلام تخضع للرقابة الشعبية. أوشكت بعض الدول على تحقيق بعض هذه الأهداف في أوقات معينة، لكن الغالبية العظمى لم تقترب من تحقيقها أبدا. ورغم ذلك، تحظى هذه الأهداف بتأييد واسع النطاق في عديد من البلدان، فهي مطالب شعبية في عالم اليوم، ويصدق هذا الأمر حتى في بلدان يدعم ناخبوها أنظمة الليبرالية الجديدة بدافع الإحساس بالعزلة والقلق، فوجود المطالب الشعبية لا يعني ضمنيا وجود إرادة سياسية لتحقيقها، وفي هذا السياق يصبح السجال العام بشأن المظالم المشتركة والتحريض العام الشعبي ضد الخصوم المشتركين مسألة حاسمة.

يمكن، بواسطة النقاش والتحريض، للمصوتين لليبرالية الجديدة، التحول من أشخاص يعانون من إحساس بانعدام الأمن إلى أشخاص غاضبين بسبب

غيابه، وبدلا من الانكماش في عزلتهم الذاتية يمكن تحويلهم إلى أشخاص يستمدون دافع الحركة من الإحساس بالتضامن. عندئذ، تنشأ إرادة سياسية جديدة لإضفاء الفعالية على تلك المطالب، هذه القوة السياسية هي القوّة الدافعة لخلق مؤسسات تقرّبنا من الأهداف المشتركة، وستكون هذه المؤسسات منافع عمومية، تعبر عن إرادة سياسية ترفض الامتيازات التي تمنحها الدولة لرأس المال بطريقة توهم البعض بأنه مستقل ذاتيا.

السياق السياسي لهزيمة المنافع العامة

يحل خلق إرادة سياسية لتشكيل منافع عمومية بعض المشاكل، ولكن يبدو أنه يخلق غيرها. ويمكننا التعلم من تاريخ دولة الرفاه أن مجرد دمج المنافع العامة كجزء من الدولة، والذي يستهدف إشباع الحاجات، يؤدي إلى نشوب صراع بينها وبين رأس المال الذي يستهدف تعزيز المضاربة لخلق الأرباح. هل تفوّق مطلب تهيئة الظروف لفائدة المضاربة على مطلب الحفاظ على ديمومة المنافع العامة مسألة حتمية؟ ربما يشير الماضي القريب إلى أن الواقع كذلك فعلا، وأن رأس المال ينجح في نهاية الأمر، وربما كان فوز رأس المال على المنافع العامة في الآونة الأخيرة نتيجة ترتيبات سياسية تطوّرت مع المنافع العامة نفسها، وليس نتيجة الاستقلال الذاتي لرأس المال.[١٦]

هناك ظرفان خاصان، في الواقع، جعلا الفوز الأخير لرأس المال على المنافع العامة أمرا ممكنا، وكان الأول برقرطة (جعلها بيروقراطية) المنافع العامة، حيث كانت تحت السيطرة الشعبية اسميا، فقط بمعنى أن صانعي القرارات كانوا يتحسسون من انتقادات المشرعين واستطلاعات الرأي العام، وجماعات الضغط الممثلة لمصالح تجارية. وكان من النادر وجود رقابة هيئات محلية أو جهوية أو قومية منتخبة. ودون رقابة شعبية، لم يكن ثمة احساس بالملكية الشعبية، وكانت المنافع العامة، في هذا السياق، جزءاً من حكومة كبيرة، ومن يريد تقديم يد العون إلى جهاز حكومة متضخم؟

أما الظرف الثاني فكان اعتماد «الشغيلة» على عقد اجتماعي مع رأس المال

ينتمي إلى فترة ما بعد الحرب: يذعن «الشغيلة» لتوسّع رأس المال مقابل دعم رأس المال لمستوى أعلى من المعيشة والمنافع العامة. وقد نجم عن الدخول في العقد الاجتماعي تأثير تآكلي عميق، أقنع المحاربين السابقين من أجل المنافع العامة بأن الشراكة الدائمة مع رأس المال تمكنهم من الحصول على ما يريدونه، ولكن فترة شراكة ما بعد الحرب مع رأس المال، تفككت خلال ثلاثين عاما، فمن بين أمور أخرى، نكث رأس المال بوعده لدعم المنافع العامة، وفي تلك الأثناء كانت فكرة الشراكة لتحقيق حياة أفضل قد رسخت في عقول عديد من «الشغيلة».

ورغم العقد المنتهك، استمر الاعتقاد بأن رأس المال، حتى مع المدى الأوسع للحرية الممنوحة له من جانب الليبرالية الجديدة، سيتصرف كشريك لتحسين أوضاع معظم العاملين.[١٧] ماذا كان الأساس الجديد لشراكة كهذه؟ الاساس كان الرضوخ في الثمانينيات والتسعينيات لتدمير أو الحط من منزلة المنافع العامة على أمل أن تنجح المضاربة في تقديم الحل، على أمل أن تحقق استراتيجية السوق الحرة حالة ازدهار على قدر من الضخامة يعوّض غياب أو انحطاط مستوى المنافع العامة.

وعندما تمزق العقد الاجتماعي القديم، كانت النقابات العمالية، والديمقراطية الاشتراكية عموما، عاجزة عن القتال من أجل المنافع العامة لأنها واصلت القبول بمطالب رأس المال. وقد انتصر الرأي الليبرالي الجديد القائل أن دولة الرفاه أصبحت من مخلفات الماضي، بينما قبل قادة النقابات والديمقراطيون الاشتراكيون السابقون المضاربة على صعيد العالم كإطار لعهد ازدهار جديد يجعل دولة الرفاه غير ضرورية.[١٨]

أحد العوامل الرئيسة في هذا المجال في الولايات المتحدة كان تراجع القوى العاملة العام ١٩٩١ عن تأييد التأمين الصحي القومي، وتأييدها، في العام ١٩٩٣، لخطة الرئيس بيل كلينتون الرامية إلى جعل التغطية الشاملة بنفقات منخفضة في مجال الرعاية الصحية موضوع مضاربة بين الشركات الطبية الكبرى.[١٩]

لشن كفاح جديد من أجل المنافع العامة، ينبغي أن تكون له أسس جديدة،

بحيث يتم التخلي عن البيروقراطية والعقد الاجتماعي، كما ينبغي له أن يكون من أجل منافع عمومية ديمقراطية، ويجري خوضه مع الإدراك بأن عدم الاستمرار في نشر المنافع العامة وتحسينها سيؤدي إلى انتصار رأس المال عليها مرة أخرى. بالاستناد إلى هذه الأسس، فإن نضالا جديدا من أجل المنافع العامة سيرتقي بنا من المضاربة إلى التضامن. وكما أسلفنا، المنطق الجامع للمنافع العامة يتمثل في السعي إلى أهداف يريدها الفرد من أجل المجموع، وهذا عكس المنطق الحصري للمضاربة، الذي يستهدف السعي إلى أهداف يريدها الفرد لحرمان الآخرين من الوصول إليها.

يقود هذا الأمر إلى النقطة الحاسمة بشأن الاستقلالية المزعومة لرأس المال. فمع تجذّر منطق التضامن، ستكون ثمة إعادة توجيه للإرادة السياسية، وبالتالي، تحول في الإطار السياسي الذي سيتحرك رأس المال من خلاله.

وسيؤدي نظام اجتماعي جديد للمنافع العامة إلى كبح كثير من حوافز رأس المال للهروب، وإلا لن يتمكن ذلك النظام الجديد من دعم منافعه العامة. ويمكن في الاقتصادات الكبيرة والقوية تصعيد تدابير منع الشركات من الهرب تدريجيا دون المجازفة بتعريض الاقتصاد للاضطراب. اذا كان الحديث عن التدفق المالي نحو الاستثمار الانتاجي، واستثنينا المجالات الاخرى، يمكن تخيل التالي: لن يرغب القسم الأكبر من الشركات الإنتاجية حتى في اقتصاد كهذا في الانتقال، إما لأنها على درجة من الصغر لا تمكنه من الحصول على الموارد الاقتصادية للذهاب إلى مكان آخر، أو لأنه ما زال في طور النمو في السوق المحلية. إجمالا ستتأثر إمكانية تمويل المنافع العامة بشكل ضئيل خلال الفترة الأولى التي يتم فيها إلغاء بعض الدعم لمضاربات رأس المال على الصعيد العالمي. وقد تقرر الولايات المتحدة في فترة كهذه، مثلا، إيقاف ضغطها على السلفادور لخصخصة منظومة الاتصالات الهاتفية، وهي خطوة تفتح تلك المنظومة أمام استثمار الشركات الأميركية.[٢٠] وسرعان ما ستنشأ الحاجة إلى عوامل ضبط أقوى، لكن هذا العمل سيكون في سياق نظام للمنافع العامة أكثر تطوّرا وميلا إلى التضامن. وقد يتحقق حل المنشآت

الرأسمالية الربحية الخاصة دون استبدالها على الصعيد المحلي، في هذه المرحلة، بفرض غرامات تساعد في دعم المنافع العامة. وقد تسهم فرض ضريبة إضافية على السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة، من قبل شركات أميركية وأجنبية، أيضا، في تعويض ميزة العمل الرخيص التي تتمتع بها تلك الشركات، لتقليص الفجوة في سوق العمل.

وستكون لدى الشركات، التي تسمح بإجراء انتخابات نقابية حرّة، وتأخذ التزامها بدفع الفوائد على محمل الجد، وتدفع أجورا أعلى، ميزة تنافسية في مجال وارداتها إلى الولايات المتحدة. إن إجراءات قوية كهذه، ستؤدي بالتأكيد إلى ردود فعل قوية، لكن تلك الإجراءات ستنجم عن حركة مجتمع يتجه إلى إنشاء المنافع العامة، كما أن العوائد المتأتية حتى من أشكال أولية لتلك المنافع العامة ستحث على دعم الشعب لإجراءات تساعد، عن طريق تحجيم رأس المال، في تعزيز المنافع العامة بدرجة أكبر. وستتوفر، عندئذ، أيضا، الموارد السياسية لمجابهة رد رأس المال على تلك الإجراءات القوية.

لا نتوقع، بالطبع، من هذا النظام الاجتماعي الجديد النجاح في كل مكان وفي الوقت نفسه. وحتى إذا أنشئ النظام الجديد في عدد قليل من البلدان فإنها ستكون معرّضة للنبذ من الأسواق المالية الكبرى وتدهور مستوى المعيشة فيها. ستجابه تلك البلدان مخاطر تكرار التجربة الكوبية في الإفقار التدريجي. لقد انطلقت الحركة من أجل الليبرالية الجديدة في السبعينيات والثمانينيات خلال سنوات قليلة في أماكن مختلفة، كبريطانيا، وشيلي، والمكسيك والولايات المتحدة، لكنها انتشرت على صعيد العالم بواسطة الجهود العنيدة لمنظومة التمويل العالمية.

وقد يفتقر نظام اجتماعي جديد نابع من حركة المنافع العامة إلى قوة اقتصادية توحيدية كهذه. ورغم ذلك، وقعت أعمال مثيرة للإعجاب في بلدان مختلفة ضد سياسة التقشف الليبرالية الجديدة ودفاعا عن المنافع العامة. هذا يمنحنا الأمل بأن عزلة البلدان القليلة الأولى التي تتبنى النظام الجديد كبديل لليبرالية الجديدة ستكون قصيرة الأمد.[٢١]

المنافع العامة والوعي الاجتماعي

يمتلك نظام جديد للمنافع العامة جاذبية تفتقر إليها مقترحات أخرى للتغيير الاجتماعي الراديكالي، وستسرع هذه الجاذبية في انتشاره بين الدول، فالجاذبية تتمثل في أن هذا النظام الاجتماعي للمنافع العامة يحقق استفادة قصوى من الوعي المنقسم للمواطنين في معظم البلدان. فمن جهة، يؤيد الناس في كل مكان، والى حد كبير، المنافع العامة من النوع الذي ذكرناه، فهم يعتقدون بحقهم في أشياء ينبغي ألا تستند إلى قدرتهم على الدفع، من بينها التعليم، والمشاركة السياسية، والصحة. ومن جهة أخرى، لا يرغب الناس أينما كانوا في الوقت الحاضر في رفض الرأسمالية، فهناك آراء مختلفة حول سبب تمسك الناس بها، ومهما كانت النظرية الصحيحة حول وعيهم، تتجلى الحقيقة في أن الإنسان، سواء في الشرق أو الغرب، لا يستطيع الذهاب بعيدا في العداء للرأسمالية.

بالنظر إلى هذين الجانبين للوعي الشعبي، فإن من المنطقي الاستفادة من خيبة الأمل الراهنة من الليبرالية الجديدة بسبب حطها من شأن المنافع العامة، لبناء حركة تعمل على تقوية المنافع العامة وتوسيع نطاقها. ويمكن لجهد من هذا النوع مخاطبة الإحساس بالعدالة الناجم عن شرح الأهداف الاجتماعية التي تحاول تلك المنافع العامة تحقيقها. صحيح أن المنافع العامة لن تمكن المستثمرين الخاصين من الاستثمار في مشاريع معينة، وستفرض ضريبة على المشاريع الربحية المشروعة، وأن تلك التقييدات ستحجّم المضاربة. ورغم ذلك، تقبل الغالبية العظمى من مؤيدي المنافع العامة فرض قيود كهذه على رأس المال، فهم لا ينظرون إليها كأشياء تستهدف القضاء على رأس المال. أما إذا رد فعل رأس المال على إنشاء نظام للمنافع العامة من خلال إضراب عن دفع الضرائب، أو إضراب عن الاستثمار، أو قام بعملية هرب واسعة النطاق، سينظر الجمهور إلى الأمر كدليل على سوء النية والافتقار إلى الفضيلة المدنية إلى درجة من الخطورة، ما يستدعي فرض قيود إضافية.[٢٢] لن ينظر إلى رد راديكالي كهذا من جانب رأس المال كمحاولة مشروعة لإنقاذ نفسه، بسبب عدم وجود خطر

بالقضاء على الرأسمالية. ولكن إذا تصاعدت عدوانية رأس المال، ستجد القاعدة السياسية، ذات النزعة التضامنية القوية، المعبرة عن مجتمع منظم حول المنافع العامة، نفسها مضطرة، بالطبع، لزيادة وتيرة قيودها. وقد يوضع مستقبل الرأسمالية، عند الوصول إلى حد الحد، موضع التساؤل. ورغم ذلك، لم تكن هذه النقطة التي انطلقت منها الحركة التي تحدثنا عنها، فقد انطلقت من التساؤل، فقط، بشأن المسعى الليبرالي الجديد لتقليص مكانة المنافع العامة وخصخصتها.

ثمة بدائل لنظامنا الاجتماعي الجديد يجمعها مع الليبرالية الجديدة أكثر مما يجمعها مع هذا النظام. فقد تراجع بعض الديمقراطيين الاشتراكيين، على سبيل المثال، من الدفاع عن المنافع العامة إلى الدفاع عن خطة لتحقيق مداخيل أساسية متساوية للجميع. ويبرر بعضهم الدفاع عن المداخيل الأساسية كونها نابعة من الحرّية، فحرية أن يفعل المرء ما يشاء بدخل أساسي، أكثر مركزية في تحقيق العدالة، حسب هذه النظرة، من رفاهية متأتية عن منافع عامة محددة سلفاً.[٢٣] ويتفق هذا الأمر بصورة جيدة مع تركيز الليبرالية الجديدة على حرية الخيار الفردي، حيث يضفي عليه غطاء أيديولوجيا يمتاز بمصداقية أكبر، لتهميش المنافع العامة من خلال إتاحة فرص متكافئة للأفراد، تضمنها مداخيل أساسية متساوية، ويصدر هذا كله عن فرضية أن الأهداف المشتركة مثيرة للريبة، بينما الأهداف الفردية لا تقبل المساس.

ولكن، قد أختار في ظل بديل كهذا، إنفاق دخلي الأساس بطرق طائشة، ربما أختار عدم تعليم أولادي، أو عدم عمل ضمان صحي لعائلتي، أو عدم الإسهام ماليا للمشاركة في المداولات السياسية (تتحول المشاركة السياسية من كونها منفعة عامة إلى كونها خدمة مدفوعة)، وهذه الخيارات، في نهاية المطاف، تضع عبئا ثقيلا على عاتق الآخرين في المجتمع، الذين لن يقبلوا بتعرّض طفلي الجاهل للجوع، وأقاربي المرضى للعيش دون رعاية طبية، كما لن يقبلوا بوقوع نظام الحكم السياسي في أيدي حفنة من الانتهازيين. قد يكون رد المدافع عن الحرية بالقول أن الإجماع حول المنافع العامة، حتى في مجتمع

متكافل، ليس كاملا، كما أن إرغام القلة غير المنسجمة مع الإجماع على مجاراة الآخرين ينطوي على نوع من القسر، لكن هذا القسر قليل الأهمية مقارنة بما يجره مجتمع قائم برمته على الخيار الفردي. فلنفكر في عدد الناس الذين سيعانون نتيجة خيارات أنانية فرضت عليهم في سياق حصول كل فرد على دخل أساسي يفعل به ما يشاء، وبما أن معظم الناس لا يظلمون الآخرين فسيصبحون عرضة لعبء إصلاح ما أفسدته الخيارات الفردية الأنانية. أطفال بلا تعليم، وعائلات بلا ضمان صحي، ومؤسسات سياسية متروكة للانتهازيين، كلها أمور ستفرض ردات فعل. إن مخططات الدخل الفردي الأساسي مجرد محاولة لتحقيق حلول فردية لمشكلات تبقى ذات طبيعة جماعية في نهاية الأمر.[٢٤]

السوق الحرة والعدالة

أنتقل الآن إلى المرافعات من وجهة نظر اقتصادية عن الليبرالية الجديدة التي ستتحول، في حال نجاحها، إلى مرافعات عن عدالتها. ينشأ الالتزام بالأسواق الحرة عن قناعة بأن العرض والطلب فيها يصلان إلى حد التوازن. وبالتالي، تتخلص الأسواق من البضائع المجلوبة إليها من جانب من يريدون البيع، وتشبع حاجات القادمين إليها من أجل الشراء. الليبرالية الجديدة مهتمة خصوصا بدلالات هذه القناعة بالنسبة لأسواق العمل والتجارة الدولية.

حسب هذا الرأي القائل بالسوق الحرة، فإن التقييدات المفروضة على سوق العمل بواسطة الحد الأدنى من قوانين الأجور، وضرائب الضمان الاجتماعي، والمساومات الجماعية، تؤدي إلى حرمان العمال الراغبين من العمل بفعل محدودية الطلب على عمال يتقاضون أجورا عالية تقتضيها التقييدات. وبالتالي، للوصول إلى وضع التشغيل الكامل، يجب تحرير سوق العمل من القوانين والسماح بتدني الأجور في سياق تنازلي. المثير للسخرية في حرص الليبرالية الجديدة الظاهر على التشغيل الكامل، أن الكفاح لتحقيق مرونة العمل بإلغاء القيود التشريعية المفروضة على سوق العمل، قد ركّز في عديد من الأماكن

على حق صاحب العمل في طرد العمال دون سبب، وحقه في استخدام عمّال مؤقتين.[٢٥]

وحسب الرأي المذكور أعلاه، ينجم الخلل في الميزان التجاري عن فرض قيود على التجارة الدولية من خلال أسعار صرف عالية للعملة، وتطبيق قوانين خاصة بالسلامة والصحة، ومن خلال احتكارات الدولة في النفط والمال، والرعاية الصحية. فالأسعار المرتفعة لصادرات دول تُمارس فيها قيود كهذه، تضعف من قدرتها على التصدير، وترغمها على الاقتراض لتغطية وارداتها. لذلك، ترى وجهة النظر المؤمنة بالسوق الحرة، أن وضع حد للخلل في الميزان التجاري، وتجنب المديونية، يقتضي من الدولة المتضررة رفع القيود بخفض قيمة العملة، جعل العمالة أكثر مرونة، وخصخصة احتكارات الدولة، وسواء أدى هذا الأمر إلى توازن في الميزان التجاري أم لا، فإنه كفيل بجعل حياة العمال والمستهلكين أكثر صعوبة، فأسعار الواردات ترتفع، كما ترتفع أسعار الخدمات والمنتجات المدعومة من قبل الدولة سابقا، وتتحول أماكن العمل إلى ما يشبه «طواحين الشيطان» التي تحدث عنها ويليام بليك في إنكلترا أواخر القرن الثامن عشر.[٢٦]

ورغم ذلك، يستطيع المدافعون عن الليبرالية الجديدة القول بأنهم يطرحون رؤيا من أجل مستقبل أفضل، يتسم بطاقة تشغيلية كاملة، وبانسجام بين الشعوب لا يقوم على الهيمنة، وسيكون الناس، في مستقبل كهذا، أحراراً في عمل ما يحلو لهم بما يكسبونه من كدهم، كما ستصبح مشكلة البطالة الفردية، والسخرة الناجمة عن المديونية القومية، من مخلفات الماضي. لا توجد ضمانات، بالطبع، لتطبيق مساواة تكافؤ الفرص في مثل هذا المستقبل، بيد أن المدافعين عن الليبرالية الجديدة يقولون أن المهم وجود المساواة، حيث يتسنى لكل فرد، وبالقدر نفسه لكل شعب، استقلاله الذاتي، وحيث يتمتع الجميع بالحرية نفسها في تحقيق وتوظيف مواردهم الخاصة، بدلا من عبوديتهم للمتحكمين في مواردهم.[٢٧]

ما الذي يمكن قوله عن فضائل رؤيا الليبرالية الجديدة لمستقبل أفضل؟ لا

شك أن وجود عالم تتوفر فيه الموارد للأفراد والشعوب لممارسة حرية الاختيار يشكل هدفا اجتماعيا، فإذا كانت السوق الحرة على صعيد العالم هي الطريقة الوحيدة المتاحة لذلك، وإذا تحقق إجماع على ذلك الأمر كهدف، فإن السوق الحرة على مستوى العالم منفعة عمومية، ما يجعل من إنشائها مطلبا من مطالب العدالة. أما السؤال الجدير بالمعالجة، فيتمثل في قدرة ما يدعى بالسوق العالمية الحرة على تحقيق عالم الاختيار الحر والانسجام، أي ما يمثل الهدف المشترك في هذا المقام. لن يتوجب على تلك السوق تحقيق أهداف اجتماعية أخرى، كمستوى عال من الرفاهية مثلا، بل يكفيها تحقيق هدف الاختيار الحر بلا تبعية. فهل تستطيع فعل ذلك؟

انهيار دفاع السوق الحرّة

لم يحدث في العقدين الماضيين ما ينقض النقد الكينزي (نسبة إلى جون كينز Keynes) لاقتصادات السوق الحرة. على سبيل الإيجاز، فإن سوق العمل التي لا تخضع للقيود، ما يحافظ على انخفاض الأسعار، تقلل حجم الطلب على المنتجات، وهذا بدوره يقلص الاستثمار، ويؤدي بالتالي إلى البطالة. ومع ذلك، فإن اقتصاديات السوق الحرّة هي مصدر إلهام الليبرالية الجديدة من أجل مجتمع وعدالة أفضل.[٢٨] بهذا المعنى، تصبح رؤيا الليبرالية الجديدة هذه ضعيفة الدفاعات أمام النقد الكينزي، كما سأحاول الإشارة.

إن تخفيض سعر العمل لا يؤدي، بالضرورة، إلى تقليص البطالة، وحتى مع توفّر العمل الرخيص، ربما يفضل أصحاب العمل الانتظار حتى تتحسن المبيعات قبل تشغيله. وقد لا تتحسن المبيعات، فرخص قوة العمل يعني انخفاض الطلب. ربما ينشأ طلب أكبر، بالطبع، نتيجة تخفيض أسعار المنتجات أسوة بالأجور، ولكن لا توجد ضمانة لهذا الأمر، فقد تظل أسعار الإنتاج مرتفعة إلى حد يضمن نسبة مردود إيجابية رغم انخفاض الأجور. لذلك، فإن الاقتصاد القائم على المنافسة، في عالم الواقع، يتسم بعدم المرونة في جوانب تسبب البطالة رغم انخفاض الأجور،[٢٩] وأهمية الصادرات في الليبرالية

الجديدة لن تعوض بالضرورة عن البطالة. في السياق الحالي، تترافق المنافسة بين الدول المعتمدة على التصدير مع مبتكرات جديدة تزيد الإنتاجية، وعند تعميم تلك المبتكرات في الاقتصاد القومي فإن حجم الصادرات لن يخفف من الميل إلى البطالة، لذلك، تظل الرؤيا الليبرالية الجديدة، على وجه العموم، من أجل مجتمع أفضل وأكثر عدلا موضع شك.

وعلى الصعيد الدولي ثبت عجز تضافر تعديل العملة، والتقشف في العمالة، والخصخصة، ما عدا استثناءات قليلة، على إخراج الدول الضعيفة تاريخيا من هوّة الدين، أو تقويتها بطريقة تمكنها من خدمة ديونها دون إلحاق الضرر بشعوبها. فما الذي سيجعل الاقتصادات الأضعف قوية؟ الطريقة الأكثر جدوى هي التبادلية. ستحتاج الاقتصادات القوية – تلك التي لا تعاني من عجز في ميزان المدفوعات أو تمتلك القوة الإنتاجية لخدمة دينها دون إلحاق الضرر بشعوبها – إلى التبادل بزيادة القيمة النسبية لعملتها، ودفع شركاتها إلى دفع المزيد لعمالها ذوي الأجور المنخفضة المحليين والأجانب. وما لم تفعل ذلك، فإن الدولة ذات الاقتصاد القوي ستدعم قوة اقتصادها على حساب مستوى أدنى من المعيشة لعمال شركاتها. كما أن الإصرار على تخفيض العملة، وسياسات التقشف التي تنتهجها اقتصاديات ضعيفة، والتي لا تقضي عليها في نهاية المطاف، لن يمكنها من تفادي جاذبية رخص القروض والواردات من الاقتصادات الأقوى، بل سيرغمها على مزيد من الاستدانة، التي ستؤدي في غياب التبادلية إلى مزيد من التقشف، وتخفيض قيمة العملة. ولا توجد، رغم ذلك، آلية أوتوماتيكية للسوق تدفع الاقتصاديات الأقوى – كما كان الاقتصاد الياباني – لاتخاذ إجراءات تبادلية من هذا النوع. وقد يحدث في نهاية الأمر نوع من الضغط السياسي والعقوبات الاقتصادية لدفع الاقتصادات الأقوى إلى رفع قيمة عملتها، ورفع قوتها العاملة إلى مستوى معيشة أعلى، لكن مخاطر من هذا النوع تبقى خارج إطار السوق الحرّة. ففي السوق العالمية الحرّة سينشأ ميل لتعميق الاختلالات وتحويلها إلى مصادر بنيوية لعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي.

وهكذا تنهار ببساطة أطروحة الليبرالية الجديدة بشأن السوق الحرة كمنفعة عامة تنجز حرية الخيار بين الناس عبر التشغيل الكامل، وانسجام الدول من خلال التوازنات التجارية. فهل يمكن إحياء أطروحة الليبرالية الجديدة بإضافة عناصر من خارج السوق إلى السوق نفسها؟ سأبيّن الآن عدم إمكانية ذلك. وهذا سيساعدني على أن أبين أن اقتصاد السوق العالمي ليس منفعة عمومية.

ثمة ثلاث استراتيجيات لا تتصل بالسوق قد تخفف من عواقب منافسة اقتصادية غير مقيدة على مستوى العالم،[٣٠] إحداها، التي يكثر الحديث عنها في الولايات المتحدة، تتمثل في الصياغة الواعية لنقطة تفوّق الأمة عبر دعم الدولة لتدريب العمالة وتطوير التكنولوجيا، فقد تحسّن أمة ما إنتاجية وحدة العمل بالنسبة لوحدات أخرى، وهذه ليست استراتيجية لإحراز النجاح في كل مكان، بل في أفضل الأحوال لنجاح بعض الشعوب – تلك التي لا تملك موارد للتدريب والتطوير وحسب، بل توجد في وضع أفضل في مجالي التدريب والتطوير. الشعوب الناجحة، عندئذ، ستصدر البطالة إلى الآخرين – عبر تجفيف أسواق صادراتهم – وتتسبب في اختلالات تجارية معهم – بإرغامهم على الاستدانة من أجل الاستيراد.

تدعو الاستراتيجية الثانية الدولة لإعادة توزيع الأجور لتحقيق تشغيل كامل، وهذه هي الاستراتيجية الأقرب إلى قلوب المدافعين عن المساواة في الدخل القومي الأساسي، وقد تحمي هذه الاستراتيجية في الواقع الأكثر عوزا من الفقر المدقع، ولكنها لا تعالج مسألة التوازن بين شعوب تملك الفائض، وشعوب تعاني من العجز، فإعادة توزيع من هذا النوع قد تؤدي، في بعض الحالات، إلى إعادة توزيع للفقر.

لا تسعى هاتان الإستراتيجيتان إلى تغيير الليبرالية الجديدة، بل إلى جعلها أكثر مدعاة للقبول لدى البعض، فلا يوجد فيهما تساؤل بشأن تدفقات رأس المال غير المقيدة على مستوى العالم، ولهذا السبب، فهما لا تغيران اللامساواة والفقر الناجمين عن الليبرالية الجديدة. أما الاستراتيجية الثالثة فهي أكثر

طموحا في هجومها على التدفقات غير المقيدة لرأس المال.

تعمل الاستراتيجية الثالثة للسيطرة على تدفق رأس المال عبر المنظمات الدولية الهادفة إلى تحقيق التوازن والتشغيل الكامل، ومع ذلك، فإن المنظمات الدولية في سياق الليبرالية الجديدة، مهما كان القصد من إنشائها، ستتعامل بإيجابية مع مطالب التدفق الحر لرأس المال، كما تفعل منظمة التجارة العالمية، وستؤدي مطالب من هذا النوع إلى تآكل الاحتكارات العامة وتشريعات حماية العمل، فاسحة المجال لقليل من التوازنات التجارية والتشغيل الكامل. وكي تتوفر الثقة بإمكانية عمل المنظمات الدولية وفق جدول عمل تقدمي الطابع، ينبغي أن تكون الليبرالية الجديدة قد وجدت نفسها متورطة في معركة خاسرة على الصعيد القومي مع حركات مدافعة عن المنافع العامة. بدون حركات معارضة كهذه، ستظل الساحة الدولية تحت السيطرة الشديدة لليبرالية الجديدة.

لذلك، لا يمكن اعتبار الاقتصاد الليبرالي الجديد على صعيد العالم، مع أو بدون تعديلات لا تتصل بالسوق، منفعة عامة، ولن يكون كذلك، فذلك الاقتصاد لن يوفر الاستقلالية الذاتية للفرد عبر الازدهار والانسجام بين اقتصادات الدول عن طريق خلق التوازن. ومع ذلك، فتلك المقولات هي التي يرتكز إليها إدعاء بأنه مصلحة عامة. علاوة على ذلك، فإن عجزه عن توفير الاستقلال الذاتي والانسجام يلقي ظلالا من الشك على قدرته في تحقيق أهداف مشتركة أخرى يعتد بها، فالمنافسة الشديدة ستؤجج نزاعات تغذي الروح العسكرية، وتحط من شأن البيئة، وتعرقل التقدم في مجالي المساواة العرقية والجندر، كما تضع حقوق الإنسان في مرتبة أدنى من (مبدأ) الربح. على هذا النحو، لن يتمكن اقتصاد الليبرالية الجديدة من تأدية دور المنفعة العامة بالنسبة لأي من الأهداف الأخرى المشتركة العامة.

ينضم اقتصاد على صعيد العالم، بهذا المعنى، إلى عدد كبير من المنافع العامة الزائفة.[٣١] أذكر هنا الجيش والسجون والشرطة في عالم اليوم، باعتبارها تنتمي إلى نوع من المنافع العامة الزائفة، فمؤسسات من هذا النوع الخاص تستمد القبول من الاستجابة لهدف مشترك شرعي تماما - أي

الأمن، الفردي والجماعي، ولكن عندما تصبح، كما في الغالب، أدوات للإمبريالية، والسيطرة على السكان، وتحقيق العدالة القائمة على التحيز العنصري، فإنها تكف عن وظيفتها كهدف مشترك من أجل الأمن، الذي يحظى بالإجماع الثابت. وقد خدمت الحرب الباردة، وحرب الخليج، والحرب ضد المخدرات، وبرنامج مكتب التحقيقات الفيدرالي لمكافحة التجسس، مصالح معينة عديدة، لكنها لم تخدم هدفا مشتركا من أجل الأمن.

ثمة، بالتأكيد، أنواع أخرى من المنافع العامة الزائفة، تلوّث الهواء، حيث تلقى الاعتمادات القبول لوجود هدف مشترك في بيئة آمنة ومستدامة. فهل تلك الاعتمادات منفعة عامة؟ ففي العادة تسمح وكالة حماية البيئة الأميركية، المؤسسة المشرفة على منح اعتمادات مكافحة تلوث الهواء، بمستويات غير مقبولة من تلوث الهواء في منطقة اشترت فيها منشأة صناعية اعتمادات كافية تبيح لها التسبب بمستويات كهذه من التلوث. نصطدم، هنا، بمطلب المساواة في الفائدة، شرط اعتبار شيء ما منفعة عامة، واعتمادات تلوث الهواء لا تحقق للجميع فرصا متساوية للاستفادة من الهواء النقي، كما تقل الفرصة إذا كانت المنشآت المحلية مشترية للاعتماد وليست بائعة لها.

النضال الطبقي والنظام الاجتماعي الجديد

أود الإشارة، في نهاية هذا النقاش، إلى الطبيعة الطبقية لحركة منتظرة من أجل المنافع العامة. يقول هابرماس (Habermas) إن الانتقال من رأسمالية حرة (laisser faire) إلى رأسمالية دولة ذات ميل أقوى إلى التدخل كان اشارة نحو افتقاد الطبقة العاملة لأهميتها السياسية.[٣٢] ويستنتج أن تمحور النضالات حول الدولة محل النضالات السابقة ضد المالكين، أفقد النضالات المهمة طبيعتها الطبقية. وأرى خطأ هذا الاعتقاد لسببين، أولهما: أنني بينت أن الدول ذات أهمية حيوية في دعم أهداف رأس المال، واستنتجت منه، خلافا لهابرماس، أن الهجوم على دعم الدولة لرأس المال بغرض الدفاع عن المنافع العامة هي مسألة طبقية في الواقع. ثانيا: ركزت، أيضا، أنه بقدر قبول

العديد من النقابات التقليدية لفكرة الشراكة مع رأس المال، فإن النقابات في القطاع العام تنامت وازدادت ميلا للكفاح. لقد وفّر هذا الانزياح في النضال الطبقي أحد الأسباب الرئيسية خلف المسعى الليبرالي الجديد من أجل الخصخصة، وكان الرد عليه في حالات عديدة مزيدا من تكثيف النضال الطبقي في القطاع العام، لذلك، تسبب الانتقال من اقتصاد رأس مال حر، إلى دولة ذات ميل أعلى للتدخل في تفعيل نضالات طبقية مهمة، داخل وخارج الدولة نفسها.

لا شك أن نضال الدفاع عن المنافع العامة سيشمل قوى غير طبقية تمثل مصالح العرق والجندر والقومية. لكن النضال نفسه يشمل، بطريقة ضخمة، قوى طبقية تمثل مصالح مشتركة للعمال سواء في القطاع العام أو الخاص. عمال القطاع العام، بالتأكيد، يهتمون بظروف العمل، لكن ظروف عملهم تؤثر على نوعية الخدمة التي يؤدونها للجمهور، لذلك، أبدوا الاستعداد للانضمام إلى من يتلقون تلك الخدمات في محاولة للرفع من شأن المنافع العامة. أحد العناصر الحاسمة، إذاً، في الكفاح من أجل المنافع العامة، إحساس العديد من العاملين بأن مصالحهم المتداخلة لم تنل الرعاية، فثمة إحساس بحرمانهم من ضمانات يرونها كاستحقاقات – ضمانات بالنسبة للتعليم، والديمقراطية، والتشغيل، والصحة ووسائل الإعلام. وإضافة إلى العامل الطبقي، هناك بالتأكيد، عوامل العرق والجندر والعمر والتمييز على أساس الجنس والقومية.

الموازنات القليلة وخصخصة التعليم الحكومي مسألتان طبقيتان تصبحان أشد تفاقما عندما يدخل التمييز العنصري في مدارس المقاطعات كأحد العوامل، والحرمان من رعاية طبية مناسبة مسألة طبقية تزداد عمقا بالنسبة للنساء عندما توضع مبادئ العلاج بما يخدم الرجال. فالمسألة ليست، كما اعتقد هابرماس، أن تحوّل الاهتمام إلى الدولة قد أفقد الطبقة أهميتها في الكفاح، بل الصحيح وجود ضرورة في إطار النضال الطبقي من أجل نظام عام جديد، لحالة من التبادلية بين النضالات القائمة على الطبقة، وتلك القائمة على أشكال غير طبقية من الاضطهاد.[٣٢]

وينبغي الاعتراف بأن هذه النظرة إلى النضال الطبقي تغير النظرة السائدة التي ترى بأن النضال الطبقي موجه إلى قضايا تنشأ في أماكن منفصلة للعمل. فلأماكن العمل المختلفة، سمات مختلفة، وحتى أشكال مزج مختلفة قائمة على العرق والجندر والإثنية. لقد تسبب هذا الأمر في إمكانية خلق توترات بين المطالب الصادرة عن أماكن عمل مختلفة،[٣٤] فلم يبد في الصراعات المتمحورة حول مكان العمل أولوية للوحدة الطبقية. لا ينبغي إهمال نضالات مكان العمل بالتأكيد، لكنها تحتاج في الوقت الحاضر إلى عناصر تكميلية ذات دلالة طبقية واسعة. إن هذه النضالات ذات المدى الأوسع لا تضع العاملين في مواجهة أصحاب العمل وحسب، بل تضعهم في مواجهة الدولة أيضا، بوصفها داعمة للمصالح الطبقية الواسعة لرأس المال. ومطلب المنافع العامة يفي بالغرض في هذا المجال، فهو مطلب طبقي عريض ينطوي على احتمال توحيد الطبقة العاملة، وذلك ما تفتقر إليه مطالب مختلف أماكن العمل. وربما جاز طرح إدعاء أقوى بشأن مطلب المنافع العامة. فهو في الواقع مطلب طبقي عريض، لكنه مطلب شامل يذهب أبعد من حدود الطبقة، لأن المنافع العامة لا تستثني أحدا من حق الاستفادة منها، لذلك، تحدث في الكفاح من أجل المنافع العامة، نقلة من مجرد نضال في سبيل قطاع ما إلى نضال من أجل الهيمنة في المجتمع.

تحوّل نحو مطالب طبقية واسعة

وقعت، مؤخرا، بعض النماذج المشجعة لهذا المفهوم العريض للنضال الطبقي. أولا، المكسيك. فقد أدى إضعاف الحركة النقابية الرسمية في المكسيك بواسطة الليبرالية الجديدة إلى عديد من الجهود لإنشاء منظمات مستقلة للطبقة العاملة، وكانت انترسنديكال (Intersindical) واحدة منها، متجاوزة للتقسيمات النقابية المهنية، ومشكلة من مؤتمرات في نقابات رسمية، وتعاونيات عمال، وجماعات أهلية، وأحزاب يسارية، وهي تعمل مع «EZLN» القوة الرئيسية في التمرد الفلاحي الدائر في المكسيك. النقابات المختلطة هذه، تعارض مشروع الليبرالية الجديدة، رغم أنها ما زالت تبحث عن بديل له.[٣٥] وجرى، مؤخراً، تنظيم

الاتحاد القومي للعمال.[٣٦]

وفي فرنسا، أراد رئيس الوزراء الفرنسي آلان جوبيه في أواخر العام ١٩٩٥، إصلاح الخدمات الاجتماعية بحيث يمكن تخفيض الإنفاق عليها. وكان رد الفعل نزول ٧٥٠,٠٠٠ شخص إلى الشوارع يوم ٢٤ تشرين الثاني، كما جرى توسيع إضراب السكك الحديدية ضد إعادة تنظيم القطارات احتجاجا على المخاطر التي تتهدد الخدمات الاجتماعية، وقد أدى اتساع نطاق الإضراب إلى إضراب نقابات أخرى في القطاع العام. وفي ١٢ كانون الأوّل نزل إلى الشوارع مليونا شخص في أنحاء فرنسا، وكان الإضراب، وما حظي به من دعم شعبي، رفضا للرأي القائل بعدم وجود بديل للسوق، فقد اضطرت الحكومة إلى التراجع بعد ثلاثة أسابيع، وإن تكن قد حققت سيطرة الدولة على الانفاق الاجتماعي، فإنها خسرت جولة تعديل مخصصات التقاعد والقطارات، حتى بدون نقابات القطاع الخاص، استند النضال لإنقاذ الخدمات الاجتماعية إلى مطلب يتسم بعمومية المدى الطبقي.[٣٧]

وأخيرا، حظي الإضراب الكوري العام في أواخر العام ١٩٩٦، احتجاجا على انعدام الأمن الوظيفي في الليبرالية الجديدة، بدعم واسع النطاق، فقد حاول نظام كيم يونغ – سام منح رأس المال حرية أكبر لطرد العمال وتشغيل عمال مؤقتين، فقادت القاعدة الشعبية اتحاد النقابات الكورية الجديد إلى الإضراب، الذي حظي بدعم المنظمات المدنية والمواطنين العاديين. وبعد قيام الحكومة بتجميل اقتراحها بإضافة اقتراح يقضي بإزالة القيود المفروضة على النشاط النقابي في وقت سابق، قبلت النقابات الصيغ المعدلة للاقتراح بإعطاء رأس المال حرية أوسع على العمال الأفراد. وقد طرح الإضراب، رغم النتائج المخيبة للآمال، موضوعات تجاوزت ما كان يطرحه أي قطاع للعمل من جانب واحد، كما تحدى السياسة الليبرالية الجديدة للنظام.[٣٨]

تلك هي البدايات، فقد تبعها إضراب عام في العام ١٩٩٨ أطاح بنظام سوهارتو في إندونيسيا. إن مراكمة هذه النضالات ستشمل تحديد مشروع بديل، وليس مجرد الوقوف في خط الدفاع. وقد اقترحت أن يكون البديل نظاما عاما

جديدا، تتولى منظومة كبيرة للمنافع العامة بموجبه إخراج الكثير من متطلبات الحياة الأساسية خارج نطاق السوق، لتضعها تحت سيطرة ديمقراطية. ثمة إجماع واسع بين الناس على عدد من الأهداف التي تعززها مثل هذه المنافع العامة، وبناء عليه، فإن نظام المنافع العامة لن يكون نظاما عاماً من طراز جديد وحسب، بل سيكون نظاما عادلا أيضا.

الهوامش

١. لمزيد حول نظرة العدالة هذه أنظر:

Milton Fisk, "Justice and Universality", in *Morality and Social Justice*, edited by James P.Sterba (Lanham,MD:Rowman & Littlefield,1995), 221-244.

٢. حول علاقة الأهداف الاجتماعية بالسلع العامة أنظر:

Milton Fisk, "Health Care as a Public Good," *Journal of Social Philosophy* 27, 3 (Winter,1996): 14-40.

3. John Rawls, "The Idea of Public Reason", in his *Political Liberalism* (New York: Columbia University Press, 1993), 212-254; and Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974), 149-172.

٤. لقد طرحت الترابط بين العدالة والأهداف الاجتماعية والسلع العامة بتفصيل أكبر في الفصل الخامس من كتاب قيد الاعداد بعنوان *Health Care as a Public Good*

5. Marc Breslow, "Can We Afford to Stop Global Warming?" *Dollars and Sense* (November/December 1997): 20-24.

٦. لشرح مقروء حول الليبرالية الجديدة باعتبارها جزءا من الأجندة المشتركة أنظر:

Jeremy Brecher and Tim Costello, *Global Village or Global Pillage* (Boston: South End Press, 1994) chapter three.

٧. ان موقف الذين يسمون باشتراكيي السوق غامض فيما يتعلق بالسلع العامة، إذ أن السوق هي الأولوية لديهم. بالنسبة لاشتراكي السوق جون روميز، فإن السلع العامة تظهر عندما تفشل السوق. انظر كتابه:

A Future for Socialism (Cambridge MA: Harvard University Press,1994), 21.

لا يبدو أن اشتراكيي السوق يهتمون كثيرا بخصخصة المنح الحكومية او العناية الصحية؛ انظر على سبيل المثال:

Hugo Fazio and Manuel Riesco, "The Chilean Pension Fund Associations", *New Left Review* 123 (May/June 1997):90-100.

٨. يبدو أن السويد نفسها قد استسلمت، حيث تراجعت رفاهية الدولة، وأصبح العمل اكثر مرونة، وجرت خصخصة مشاريع الدولة، وتمت إزالة العقبات أمام تدفق رأس المال الخارجي.

9. Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times* (Boston: Beacon, 1957), chapter 12.

١٠. ازدادت التدفقات المالية بشكل حاد خلال فترة الليبرالية الجديدة، فقد كانت نسبة المصارف الدولية ١٪ من الانتاج المحلي الاجمالي (GDP) لاقتصادات السوق في الستينيات، ووصلت النسبة في التسعينيات الى ٢٠٪. وقد انفجرت المضاربات في أسواق الأسهم والسندات والعملات لتصل الى ١ ترليون دولار في اليوم، بينما بلغت أحجام التجارة ٣٫٥ ترليون في العام.

11. Asa Cristina Laurell, "La Nueval Ley del Seguro Social y el Viraje en la Politica Social", *Acta Sociologica* 17 (May/August 1996):11-37.

12. Daniel Singer, "The French Winter of Discontent," *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997): 130-139.

هذه المقالة وعدد من المقالات التي أرجع إليها هنا في عدد خاص من *Monthly Review* بعنوان:

"Rising from the Ashes? Labor in the Age of Global Capitalism", edited by E.M.Wood, P.Meiksins, and M.Yates.

13. Phyllis Vine, "To Market, To Market: The School Business Sells Kids Short", *The Nation* (September 8L15, 1997): 11-17.

14. Doug Henwood, *Wall Street: How it Works and for Whom* (New York: Verso, 1997), chapter 6.

15. Ellen Meiksins Wood, "Labor, the State, and Class Struggle", *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997): 1-17.

16. William K.Tabb, "Globalization is an Issue, the Power of Capital is the Issue", *Monthly Review* 49,2(June 1997): 20-30.

١٧. حول استمرار الشراكة حتى بعد أن أصبح جون سويني John Sweeney رئيسا لـ AFL - CIO انظر:

Kim Moody, "Amercian Labor: A Movement Again?" *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997) : 63-79.

١٨. وهكذا فإن رئيس الحزب الأميركي الجديد جويل روجرز، Joel Rogers ينادي «بصفقة جديدة بين الإنصاف والفعالية»، استنادا الى استعادة التنافسية الرأسمالية الغربية. أنظر:

Joel Roers and Wolfgang Streek, "Productive Solidarities: Economic Strategy and Left Politics," in *Reinventing the Left* , edited by D.Miliband (Oxford:

Polity Press, 1994): 143.

١٩. حول خلفية التحول عن الدافع الواحد في العمالة الأميركية أنظر:

Lawrence D.Weiss, *No Benefit: Crisis in America's Health Industry* (Boulder: Westview Press, 1992), 117-121.

حول نقاش القضايا المتعلقة بمذكرة كلينتون، أنظر:

Vicente Navarro, "The Politics of Health Care Reform in the United States, 1992-1994: A Historical Review", *International Journal of Health Services* 25,2(1995

٢٠. مقابلة مع فيلمر ايروا ارجويتا:

Wilmer Erroa Argueta, "Fighting Phone Privatization in El Salvador," *Dollars and Sense* 212 (July /August 1997) :34 -38.

٢١. هنالك حاجة إلى تضامن دولي بين كل أولئك الذين تتعرض سلعهم العامة لهجوم مشترك. ففي أغلب الأحيان يتعرضون لهجوم متعددي الجنسيات أنفسهم، فمثلا، لا تهدد شركات العلاج نظام الرعاية الصحية العام في كندا وحسب، ولكنها تدفع، أيضا، باتجاه خصخصة كل من ميديكير(Medicare) وميديكيد (Medicaid) في الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن التضامن عبر حدود البلدين حول الرعاية الصحية مناسب أكثر من قبل، حيث أن الشركات الأميركية نفسها تصعد من هجومها على كلا الطرفين.

٢٢. سيكون هناك ايضا «يسار» لرأس المال الذي يجد أن وضع بعض القيود على السوق الراسمالية ضروري بشكل مطلق من أجل تحقيق حياة إنسانية كريمة. أنظر:

George Soros, "The Capitalist Threat," *The Atlantic Monthly* (February 1997): 45-58.

٢٣. هذه الفكرة اصبحت الأساس في نهج الحرية المحدثة عند فيليب فان باريس:

Philippe Van Parijs, *Real Freedom for All: What (if Anything) Can Justify Capitalism?* (Oxford: Clarendon Press, 1995), Chapter 1.

٢٤. يسمح فان باريجز Van Parijs بأن تعتبر فوائد السلع العامة جزءا من الدخل الاساسي إلا أن ذلك يخالف بوضوح الأهمية التي يعطيها للاختيار. بامكانك ان تختار استخدام النقود بطرق مختلفة، ولكنك مثلا لا تستطيع أن تستبدل التعليم باعتباره دخلا أساسيا بأي شيء اخر. أنظر كتابه *Real Freedom for All*, 34-35,42-44,195.

٢٥. كان لاضراب تيمستر Teamster الناجح في الولايات المتحدة العام ١٩٩٧، ضد United

Parcel Service موضوع أساسي هو العمالة المؤقتة. وفي هولندا قرر الليبراليون الجدد في الحكومة وفي العمل ان يسمحوا بعقود عمل مؤقتة وقوانين اكثر مرونة لفصل العمال Marlise Simons, "Dutch Take Third way to Prosperity" *New York Times* (١٦ حزيران ١٩٩٧) (١٦) وبخلاف الولايات المتحدة، فإن العمل الكامل والمؤقت في هولندا يؤدي إلى الاستفادة الكاملة من الإعانات.

٢٦. نسبة الإصابة والمرض في أماكن العمل في الولايات المتحدة في النصف الأول من التسعينيات، كانت ضعف ما كانت عليه في النصف الأول من الثمانينيات. وفي المكسيك، تضاعف عدد حوادث العمل في الصناعة ما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٥.

٢٧. كاتب العمود المحافظ الأميركي جورج ويل George Will، صاغ فلسفة الحرية الفردية هذه بشكل بليغ في مقالة بعنوان «كلما اصبحت الأمة أغنى فإنها تصبح أكثر حرية ومساواة» (٢١ اب ١٩٩٧) *Bloomington Herald Times*.

٢٨. هنالك دراسة نقدية لسياسة الليبرالية الجديدة تجاه تخفيض الأجور لتشغيل العمالة بشكل كامل، في كتاب روبرت كوتنر

Robert Kuttner, *Every Thing for Sale: The Virtues and Limits of Markets* (New York: knopf, 1997) Chapter 3.

وللاطلاع على انتقاد للفكرة الكينزية الخاصة «بتوازن البطالة الجزئية» انظر Marc Blaug نسخة منقحة:

Marc Blaug, *Economic Theory in Retrospect* (Home Wood IL: Richard D.Irwin, 1968). 646-647.

٢٩. أعتمد هنا على افكار من جريجوري البو:

Gregory Albo, "A World Market of Opportunities? Capitalist Obstacles and Left Economic Policy," in *Socialist Register*, edited by L.Panitch (London: Merlin Press,1997), 5-47.

٣٠. يطور جريجوري البو التجزؤ الثلاثي بطريقة مقبولة اكثر في مقالته:

"The World Economy, Market Imperatives, and Alternatives", *Monthly Review* 48, 7 (December 1996): 6-22.

٣١. لا أحاول وضع حد فاصل بين السلع العامة والسلع العامة المزيفة. فهناك مساحة واسعة، تشمل سلعا عامة تخدم هدفا مشتركا في أحد الطرفين، ولمعرفة مدى شمولية هذه المساحة أنظر:

Benjamin I. Page, *Who Gets What from Government* (Berkeley: University of California Press,1983), chapter 4.

32. Jurgen Habermas, *Toward a Rational Society* (Boston: Beacon Press,1970).

33. Milton Fisk, "A New Politics of Class, "in *Marxism Today: Essays on Capitalism, Socialism, and Strategies for Social Change*, edited by C. Polychroniou and H. Targ (Westport CN: Praeger,1996), 157-174.

34. Peter Meiksins, "Same as it Ever Was? The Structure of the Working Class" *Monthly Review* 49,3 (July/August 1997): 31-45.

35. Richard Roman and Edur Velasco Arregui, "Zapatismo and the Workers Movement in Mexico at the End of the Centry," *Monthly Review* 49,3(July/August 1997): 98 -116.

36. Dan La Botz, "AFL - CIO Opens Up to Independent Unions in Mexico", *Labor Notes* 228 (March 1998): 1,14.

37.Singer مرجع سبق ذكره

38. Hochul Sonn, "The Late Blooming of the South Korean Labor Movement," *Monthly Review* 49,3 (July/August 1997): 117 - 129.

32. Jurgen Habermas, *Toward a Rational Society* (Boston: Beacon Press, 1970).

33. Milton Fisk, "A New Politics of Class," in *Marxism Today: Essays on Capitalism, Socialism, and Strategies for Social Change*, edited by C. Polychroniou and H. Targ (Westport CN: Praeger, 1996), 157-174.

34. Peter Meiksins, "Same as it Ever Was? The Structure of the Working Class," *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997): 31-45.

35. Richard Roman and Edur Velasco Arregui, "Zapatismo and the Workers Movement in Mexico at the End of the Century," *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997): 98-116.

36. Dan La Botz, "AFL-CIO Opens Up to Independent Unions in Mexico," *Labor Notes* 228 (March 1998): 1, 14.

37. Singer, op. cit..

38. Hochul Sonn, "The 'Late Blooming' of the South Korean Labor Movement," *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997): 117-129.

the neoliberals in government and labor have decided to permit temporary work contracts and laxer rules for firing (Marlise Simons, "Dutch Take Third Way to Prosperity," *New York Times* (June 16, 1997), A6). In contrast with the US, both full-time and temporary work in Holland lead to full benefits.

26. In the US, the workplace injury and illness rate in the first half of the 1990s was twice what it was in the first half of the 1980s. In Mexico in manufacturing, work accidents doubled between 1988 and 1995.

27. Conservative American columnist George Will put this philosophy of individual freedom eloquently in a syndicated article entitled "As Nation Becomes Wealthier, it Becomes More Free and Egalitarian," *Bloomington Herald Times* (August 21, 1997).

28. An accessible current critique of neoliberal labor policy of downward leveling of wages to get full employment is contained in Robert Kuttner, *Everything for Sale: The Virtues and Limits of Markets* (New York: Knopf, 1997), chapter 3. However, for a critique of the Keynesian idea of an "underemployment equilibrium," see Marc Blaug, *Economic Theory in Retrospect*, revised edition (Homewood IL: Richard D. Irwin, 1968), 646-647.

29. I am relying here on ideas gleaned from Gregory Albo, "A World Market of Opportunities? Capitalist Obstacles and Left Economic Policy," in *Socialist Register*, edited by L. Panitch (London: Merlin Press, 1997), 5-47.

30. Gregory Albo develops this tri-partite scheme in a more accessible way in his "The World Economy, Market Imperatives, and Alternatives," *Monthly Review* 48, 7 (December 1996): 6-22.

31. I am not intending to draw a sharp line here between public goods and pseudo-public goods. There is a whole range, with those serving a common goal at one end. For a sense of how extensive that range is, see Benjamin I. Page, *Who Gets What from Government* (Berkeley: University of California Press, 1983), chapter 4.

Left, edited by D. Miliband (Oxford: Polity Press, 1994): 143.

19. For background on the shift away from single payer in US labor, see Lawrence D. Weiss, No Benefit: *Crisis in America's Health Industry* (Boulder: Westview Press, 1992), 117-121. For a discussion of the issues surrounding Clinton's bill, see Vicente Navarro, "The Politics of Health Care Reform in the United States, 1992-1994: A Historical Review," *International Journal of Health Services* 25, 2 (1995): 185-202.

20. Interview with Wilmer Erroa Argueta, "Fighting Phone Privatization in El Salvador," *Dollars and Sense* 212 (July/August 1997): 34-38.

21. There needs to be international solidarity among all those whose public goods are under corporate attack. Often they are under attack by the very same multinationals. For example, corporate medicine is threatening not just Canada's universal health care but also is pushing privatization of Medicare and Medicaid in the US. Cross-border solidarity on health care is all the more relevant since the very same US corporations are mounting the attack on both sides.

22. There will even be a "left-wing" of capital that finds certain restrictions on the capitalist market absolutely necessary for decent human life; see George Soros, "The Capitalist Threat," *The Atlantic Monthly* (February 1997): 45-58.

23. This theme becomes the basis for Philippe Van Parijs' neo-libertarian tract *Real Freedom for All: What (if Anything) Can Justify Capitalism?* (Oxford: Clarendon Press, 1995), chapter 1.

24. Van Parijs allows public goods, treating their benefits as part of basic income. But this clearly violates the primacy he gives to choice. You can choose to use money in many ways, but you can't substitute, say, education as a part of basic income for anything else. See his *Real Freedom for All*, 34-35, 42-44, 195.

25. In the US, the successful 1997 Teamster's strike against the United Parcel Service had as a primary issue temporary employment. In Holland,

9. Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times* (Boston: Beacon, 1957), chapter 12.

10. Financial flows have increased dramatically during the neoliberal period. International banking accounted for 1% of GDP of market economies in the 1960s. In the 1990s it has reached 20%. Speculation in equity, bond, and currency markets has exploded to $1 trillion a day, whereas trade volumes are only $3.5 trillion a year.

11. Asa Cristina Laurell, "La Nueva Ley del Seguro Social y el Viraje en la Politica Social," *Acta Sociologica* 17 (May/August 1996): 11-37.

12. Daniel Singer, "The French Winter of Discontent," *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997): 130-139. This and a number of other articles I refer to here are in a special issue of *Monthly Review* entitled "Rising from the Ashes? Labor in the Age of Global Capitalism", edited by E.M. Wood, P. Meiksins, and M. Yates.

13. Phyllis Vine, "To Market, To Market: The School Business Sells Kids Short," *The Nation* (September 8/15, 1997): 11-17.

14. Doug Henwood, *Wall Street: How it Works and for Whom* (New York: Verso, 1997), chapter 6.

15. Ellen Meiksins Wood, "Labor, the State, and Class Struggle," *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997): 1-17.

16. William K. Tabb, "Globalization is an Issue, the Power of Capital is the Issue," *Monthly Review* 49, 2 (June 1997): 20-30.

17. On the persistence of partnership even after John Sweeney became head of the AFL-CIO, see Kim Moody, "American Labor: A Movement Again?" *Monthly Review* 49, 3 (July/August 1997): 63-79.

18. Thus US New Party leader Joel Rogers argues for "a new bargain between equity and efficiency" based on a restoration of western capitalist competitiveness; see Joel Rogers and Wolfgang Streek, "Productive Solidarities: Economic Strategy and Left Politics," in *Reinventing the*

Notes

1. For more on this view of justice, see Milton Fisk, "Justice and Universality," in *Morality and Social Justice*, edited by James P. Sterba (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1995), 221-244.

2. On the relation of social goals to public goods, see Milton Fisk, "Health Care as a Public Good," *Journal of Social Philosophy* 27, 3 (Winter, 1996): 14-40.

3. John Rawls, "The Idea of Public Reason," in his *Political Liberalism* (New York: Columbia University Press, 1993), 212-254; and Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974), 149-172.

4. I have developed the connection between justice, social goals, and public goods in more detail in chapter five of a book in progress, *Health Care as a Public Good.*

5. Marc Breslow, "Can We Afford to Stop Global Warming?" *Dollars and Sense* (November/December 1997): 20-24.

6. For a readable account of neoliberalism as part of the corporate agenda, see Jeremy Brecher and Tim Costello, *Global Village or Global Pillage* (Boston: South End Press, 1994), chapter three.

7. So-called market socialists are ambiguous about public goods since they prioritize the market. For market socialist John E. Roemer public goods come in where the market fails; see his *A Future for Socialism* (Cambridge MA: Harvard University Press, 1994), 21. Market socialists don't seem to worry too much about privatizing pensions and health care; see, e.g., Hugo Fazio and Manuel Riesco, "The Chilean Pension Fund Associations" *New Left Review* 123 (May/June 1997): 90-100.

8. Even Sweden seems to have succumb, where the welfare state has been cut back, labor made more flexible, state enterprises privatized, and restrictions removed from external capital flows.

neoliberal job insecurity got wide public support. The Kim Young-Sam regime tried to give capital greater freedom to lay workers off and to hire temporary workers. The rank and file pushed the new Korean Confederation of Trade Unions into a strike, which got the support of civic organizations and common citizens. After the government sweetened its proposal with the addition of a proposal to remove earlier restrictions on trade union activity, the unions accepted modified forms of the proposal to give capital greater freedom over individual workers. Despite the disappointing results, the strike had raised issues that went beyond any given work sector and challenged the regime's neoliberal policies.[38]

These are only beginnings. They have been followed by the 1998 general strike in Indonesia that brought down the Suharto regime. Building on these struggles will involve going beyond defense to defining an alternative project. I have suggested that the alternative should be a new public order in which an extensive system of public goods takes many basic requirements of life out of the market and puts them under democratic control. People are already widely agreed on a number of the social goals such public goods would promote. In relation to this agreement, this system of public goods would be not just a new public order but also a just public order.

A Turn Toward Class-Wide Demands?

There have been some encouraging recent examples of this broader concept of class struggle. First, Mexico. The weakening of official unionism in Mexico by neoliberalism has led to several efforts to set up independent working class organizations. Intersindical was one, made up of caucuses in official unions, workers cooperatives, community groups, and parties of the left. It works in alliance with the EZLN, which is a major force in the rural rebellion going on in Mexico. Intersindical opposes the neoliberal project, though it is still searching for an alternative to it.[35] More recently, there has been the National Workers Union.[36]

Next, France. French Prime Minister Alain Juppé wanted, in late 1995, to reform social services so spending on them could be cut. The response was 750,000 people in the streets on November 24. A railway strike, over plans to reorganize the railways, was extended as a protest over the threat to social services. This extension led to strikes by other public sector unions. On December 12, two million took to the streets around France. The strike and its popular support was a rejection of the dogma that there was no alternative to the market. The government, after three weeks was forced to back off. It got state control for social spending, but lost on revising pensions and the railways. Even without the private sector unions, the struggle to save social services was based on a class-wide demand.[37]

Finally, the South Korean general strike of late 1996 to protest

lesson is not, as Habermas thought, that, as attention turned toward the state, class lost its importance in struggles. It is rather that within the context of a class struggle to establish a new public order there needs to be reciprocity between struggles based on class and those based in non-class oppression.[33]

Admittedly, this view of class struggle alters a commonly held view of it as directed primarily at issues arising in separate workplaces. Different workplaces have different features and even different racial, gender, or ethnic mixes. This created the possibility of tensions between the demands coming from different workplaces.[34] Nothing in the workplace approach seemed to favor class unity. Workplace struggles are certainly not to be neglected, but they now need supplementation with struggles that have class-wide relevance. These broader struggles pit working people not just against employers but also against the state in its role of promoting the class-wide interests of capital. The demand for public goods fills the need here. It is a class-wide demand with a potential for uniting the working class that the demands of different workplaces lack. An even stronger claim can be made for the demand for public goods. It is indeed a class-wide demand, but it is also a universal demand that goes beyond class since public goods don't exclude anyone from access to them. Thus in struggling to realize the demand for public goods, a move is made from a struggle merely for one sector to a struggle for hegemony in the society.

unions in the public sector were growing and becoming militant. This displacement of class struggle has provided one major reason for the neoliberal urge to privatize. The response has, in numerous cases, been further intensification of public sector class struggle. Thus, the move to a more interventionist state from *laissez faire* did generate important class struggles, both within and around the state itself.

The struggle to defend public goods surely involves non-class forces representing the interests of race, gender, and nationality. The same struggle involves in a massive way class forces representing the common interests of workers, whether in the private or the public sector. Those in the public sector are, to be sure, concerned about their conditions of work. But their conditions of work affect the quality of service they can render the public. Thus they have proven willing to join with those who receive such services in an effort to upgrade public goods. A vital element, then, of the struggle for public goods is the sense of many working people that their interconnected interests are not being served. There is a sense of being denied guarantees they view as entitlements—guarantees in regard to education, democracy, employment, health, and the media. Added to the class element are, to be sure, the elements of race, gender, age, sexual preference, and nationality. Underfunding and privatizing public education is a class matter that becomes more severe where racial discrimination in school districts enters as a factor. Lack of access to adequate health care is a class matter that becomes more pronounced for women where models for treatment are based on male anatomy. The

Intelligence Program (COINTELPRO) served, instead, many particular interests but not a common interest in security.

There are, to be sure, other kinds of pseudo-public goods. Air pollution credits get acceptance because of the common goal of a safe and sustainable environment. Are those credits then a public good? The US Environmental Protection Agency, the institution that oversees air pollution credits, actually allows for unacceptable levels of air pollution in areas where a plant has bought enough credits to create such levels. Here we run up against the equal-access requirement for being a public good. Air pollution credits fail to give everyone equal access to clean air. The access one gets is less if local plants are buyers, rather than sellers, of credits.

Class Struggle and a New Public Order

In rounding out this discussion, I want to point to the class nature of a prospective movement for public goods. Habermas maintained that the shift from *laissez faire* capitalism to a more interventionist state sounded the knell for the political importance of the working class.[32] With struggles around the state replacing those against owners, Habermas concluded that the important struggles cease to be class struggles. For two reasons, this seems to me quite wrong. First, I have emphasized that states are vital in supporting the goals of capital. From this I draw the conclusion, in opposition to Habermas, that attacks on state support for capital with the aim of defending public goods are indeed class matters. Second, I also emphasized that, as many

level with movements for public goods. Without such oppositional movements, the international arena would still be tightly under neoliberal control.

So a neoliberal global economy, with or without certain non-market adjustments, is not and will not be a public good. It will not provide individual autonomy through prosperity and international harmony through balances between economies. Yet these are what its claim to being a public good would rest on. Moreover, its inability to provide autonomy and harmony casts doubt on its ability to realize other important common goals. Intense competition will spark conflicts that feed militarism, will degrade the environment, will impede progress on gender and racial equality, and will put human rights second to profitability. Thus a neoliberal global economy will not be able to serve as a public good in relation to any of these other common goals.

The global market economy, then, joins ranks with numerous other pseudo-public goods.[31] I'm thinking here of the military, the prisons, and the police in today's world as belonging to one kind of pseudo-public good. Institutions of this particular kind derive their acceptance from an appeal to a perfectly valid common goal—security, both individual and collective. When they become, as they often have, instruments of imperialism, of population control, and of racially biased justice, they cease to serve the common goal of security, on which there is an unmanipulated consensus. The Cold War, the Gulf War, the War on Drugs, and the FBI Counter Intelligence Program (COINTELPRO) served, instead, many

unemployment to the others—by drying up their export markets—and generate trade imbalances with them—by forcing them to borrow for imports.

A second strategy calls for the state to redistribute wages so that there is full employment. This is the strategy close to the hearts of those who advocate national basic income equality. Indeed this strategy could protect the worst off from horrible poverty. Still, it does not address the issue of balances between surplus and deficit nations. Such redistribution could, in some cases, mean only a redistribution of poverty.

These first two strategies don't set out to change neoliberalism but only to make it more palatable for some. There is no challenge to the fundamental neoliberal idea of unrestricted capital flows across the globe. And because of this those strategies don't change the inequality and poverty neoliberalism creates. The third strategy is more ambitious, attacking unrestricted capital flows.

The third strategy would control capital flows through international organizations aiming at balances and full employment. In the context of neoliberalism, however, any international organizations, whatever the intent in setting them up, would inevitably respond favorably to demands for free flows of capital, in the way the World Trade Organization does. Such demands would erode public monopolies and labor protections, leaving little room for trade balances and full employment. In order to have confidence that international organizations could hew to a progressive agenda, neoliberalism would already have to be locked in a losing battle at the national

mechanism to push stronger economies—as Japan's was—to take such reciprocal measures. Of course, there may ultimately be political pressure and economic sanctions to try to get a stronger economy to value its currency upward and to bring it workforce up to a higher standard of living. But such threats are outside the free market. In a free international market, there will then be a tendency for imbalances to grow and for them to become structural sources of instability in the global economy.

So a neoliberal argument for the free market as a public good that implements choice among people through full employment and harmony among nations through trade balances simply collapses. Can the neoliberal argument be revived by adding non-market impurities to the market? I shall now show it cannot be revived. This will put me in a better position to argue that the global market economy is not a public good.

There are three possible non-market strategies that might provide relief from the consequences of unrestricted global competition.[30] One frequently talked about in the US is the conscious shaping of a nation's advantage by the state's subsidizing the training of labor and the development of technology. A nation could then improve unit labor productivity in relation to others. This is not a strategy for general success but at best for the success of some nations—those not only with the resources for training and development but also with a better starting position in training and development. The successful nations will then export

exporting nations is accompanied by innovations that increase productivity. Once these innovations are spread through a national economy, the tendency toward unemployment need not be diminished by exports. So all things considered, the neoliberal vision of a better and more just society is in doubt.

In the international arena, the combination of currency adjustments, labor austerity, and privatizations have, with few exceptions, proven incapable of either pulling historically weak economies out of debt or strengthening them so they can afford to service their debt without harming their people. What then would make the weaker economies stronger? The most effective way would be reciprocity. The strong economies—the ones with either no deficit in their balance of payments or the productive power to afford to service their debt without harming their people—will need to reciprocate by both increasing the relative value of their currencies and having their corporations pay both their lower wage domestic and foreign workers considerably more. If not, a nation with a strong economy would be subsidizing the strength of its economy at the expense of a lower standard of living for its corporations' workers. Also, insisting on devaluations and austerity for weaker economies that wouldn't altogether ruin them would still leave imports and loans from the stronger economies attractively cheap. But this would force them further into debt, which in the absence of reciprocity, would lead only to further austerity and devaluation. There is, though, no automatic market

goods, and justice. The question to be faced is whether in fact anything that might be called a global free market could implement the world of choice and harmony that is the common goal here. The global free market doesn't have to implement other social goals, such as a high level of welfare, to be a public good. It would suffice for it to implement the goal of choice without dependence. Can it do even this?

Collapse of the Free Market Defense

Nothing has changed in the past two decades to falsify the Keynesian critique of free market economics. In brief, an unrestricted labor market, which keeps wages low, reduces demand for products; this in turn dries up investment, leading thereby to unemployment. But it is free market economics from which the neoliberal vision of a better society and of justice springs.[28] This neoliberal vision is then vulnerable to the Keynesian critique, as I shall try to indicate.

Lowering the price of labor needn't reduce unemployment. Even with cheap labor available, employers may wait to hire it till sales pick up. But sales may not pick up; after all, the cheapening of labor implies a reduction of demand. There would, of course, be more demand if product prices were lowered along with wages. But this can't be guaranteed; product prices may be held high enough to guarantee a positive rate of return despite the lower wage bill. In a real-world competitive economy there will, then, be inflexibilities that trigger unemployment despite lower wages.[29] The importance of exports in neoliberalism need not offset this

the services and products previously subsidized by the state become more expensive, and workplaces come to approximate the "satanic mills" of William Blake's late 18th century England.[26]

Nonetheless, advocates of neoliberalism's global economy can contend that they offer a vision of a better future—one with full employment for workers and with harmony without domination among nations. In such a future, there will be freedom for all to do what they wish with their hard earned gains. The blights of individual unemployment and of national debt peonage will become things of the past. Of course, there is no guarantee of full equality of opportunity in such a future. But neoliberal apologists tell us that what counts is that there will be equality in the sense that each person and nation will be autonomous. Each will have the same freedom to acquire and use their own resources rather than being the slaves of those on whom they depend for their resources.[27]

What can we say of the merits of this neoliberal vision of a better future? A world in which individuals' and nations' have the resources to make free choices certainly can be a social goal. If the global free market were the only feasible way to realize this goal, then if there were a consensus that this should be a goal, the global free market would be a public good and implementing a global free market would then become a demand of justice. All of this follows from my view above of the relations between common goals, public

implications of this conviction for labor markets and international trade.

According to this free-market view, restrictions on the labor market imposed by minimum wage laws, social security taxes, and collective bargaining leave willing workers without jobs since there is only limited demand for workers with the high pay those restrictions create. Hence, to get full employment, it is necessary to deregulate the labor market and let wages spiral downward. From the point of view of neoliberalism's apparent concern for full employment, it is ironic that the struggle to make labor flexible—by removing legislated restrictions on the labor market—has focused in many places on employers' getting the right to dismiss labor without cause and the right to hire temporary work forces.[25]

According to the above free market view, trade imbalances are created by restrictions on international trade imposed by a high exchange rate for currency, by enforcement of occupational health and safety legislation, and by state monopolies in oil, finance, or health care. The high price of exports from countries with such restrictions will depress their export sales and lead to their having to borrow to pay for their imports. To end these imbalances and avoid indebtedness, it is necessary, on the free market view, for the affected nations to lift restrictions by devaluing currency, flexibilizing labor, and privatizing state monopolies. Whether this brings trade into balance or not, it makes life harder for consumers and workers. Imports become more expensive,

user fee.) These choices eventually place a heavy burden on others in the society, who are not going to let my uneducated child go hungry and my sick dependents go without health care, and who are not going to let political rule fall to a band of opportunists. The response of the defender of freedom will be that, even in a solidaristic society, consensus is never complete around public goods. Getting those few who are outside the consensus to go along will, they will object, involve an imposition. But this imposition will pale beside that brought on by a system based entirely on individual choice. Consider how many would have the consequences of selfish choices imposed on them where each is given a basic income to do with as he or she chooses. Since most people aren't brutes, they will let themselves be blackmailed into picking up the pieces after selfish individual choices. The children without education, the families without insurance, and political bodies abandoned to opportunists will impose responses. Basic individual income schemes are at bottom efforts to provide resources for individual solutions to what remain collective problems.[24]

Free Markets and Justice

I now turn to economic defenses of neoliberalism that if successful could be turned into defenses of its justice. The commitment to free markets derives from the conviction that in them supply and demand reach equilibrium, so that the market clears out the products brought to it by those who want to sell and satisfies the needs of those who come to it to buy. Neoliberalism is particularly interested in the

by capital will not be taken as a legitimate effort to save itself, for there was no bald-faced threat to do away with capitalism. If of course the hostility of capital escalates, then the strongly solidaristic political base for a society organized around public goods will be forced to escalate its restrictions. The future of capitalism may at that point come into question. But this was not where the movement we are talking about started. It started by calling into question only the neoliberal drive to downgrade and privatize public goods.

There are alternatives to our new public order that share more than it does with neoliberalism. For example, some social democrats have retreated from public goods to a defense of a scheme of equal basic income for everyone. The argument some of them give for a basic income program is from freedom. Having the freedom to do what one wants with a basic income is, on this view, more central to fulfilling justice than is welfare from pre-set public goods.[23] This jibes nicely with the neoliberal emphasis on individual choice. It turns that emphasis into a more credible ideological cover for the downgrading of public goods by insuring equal opportunity for individual choice through equal basic income. It is assumed in all this that common goals are suspect, whereas individual goals are sacrosanct.

But under such an alternative I could choose to spend my basic income in irresponsible ways. I might choose not to educate my child, not to insure my family for sickness, and not to pay to participate in political deliberation. (Political participation instead of being a public good would involve a

that this public order of public goods makes full use of the split consciousness of the citizens of most countries. On the one hand, people everywhere are largely in favor of public goods of the kinds already mentioned. They think they have rights that shouldn't depend on ability to pay. Education, health, and political participation are among them. On the other hand, people, wherever they are, are now unwilling to reject capitalism. There are different views as to why people want to hang onto capitalism. Yet whatever theory about their consciousness is right, the fact is that, East or West, one doesn't get very far today with anti-capitalism.

Given these two sides of popular consciousness, it makes sense to take advantage of current disgruntlement with the neoliberal downgrading of public in order to build a movement to strengthen and expand public goods. Such an effort can appeal to the sense of justice originating along with the elaboration of the social goals that these public goods try to realize. True enough, public goods will put certain enterprises off bounds to private entrepreneurs and will impose a tax on legitimate for-profit enterprise. These restrictions will limit competitiveness. Still, the vast numbers who favor public goods are willing to see capital subjected to these restrictions, for they are not viewed as aimed at the very heart of capital. If capital responds to a build up of public goods with a tax strike, an investment strike, or massive capital flight, this will be taken by the public as a display of ill will and lack of civic virtue so serious that it calls for even further restrictions.[22] Such a radical response

response, but these measures would come from within the context of a society moving toward the establishment of public goods. The gains from even incipient forms of these public goods would inspire popular support for measures that by limiting capital would help promote public goods even further. There would then be the political resources to meet the response of capital to these strong measures.

We can't, of course, expect such a new public order to take over everywhere simultaneously. Yet were the new order to be established in only a few countries, they would be vulnerable to exclusion from major financial markets and hence to a drop in their standard of living. Those countries would be in danger of repeating the Cuban experience of gradual impoverishment. The movement in the 1970s and 1980s toward neoliberalism took off over the span of a few years in various places—Britain, Chile, Mexico, and the US. But it spread globally through the determined efforts of international finance. A new public order emerging from a movement for public goods would lack such an economically powerful unifying force. Still, there have already been impressive actions in a variety of countries against neoliberal austerity and in defense of public goods. This gives us hope that the isolation of the first few countries to adopt a new public order as an alternative to neoliberalism would be short lived.[21]

Public Goods and Public Consciousness

A new public order of public goods has an attraction that other proposals for radical social change lack. This attraction will hasten its spread among countries. The attraction is

political framework within which capital can act. A new public order of public goods will close down many of the incentives for capital flight. Otherwise, that new order will not be able to support its public goods. In a large and strong economy, measures to prevent corporate flight can be escalated gradually without great risk of economic disruption. Leaving aside flows in all but productive investment, consider the following sequence. The greater part of the productive enterprise of even such an economy is unwilling to move anyway. Either it is too small to have the economic resources to go elsewhere or it is still growing in a domestic market. Overall, there will be little effect on the ability to fund public goods during an early period in which only minor supports for the global competitiveness of capital are removed. In such a period the US might, for example, decide to end its pressure on El Salvador to privatize its telecommunications system, a step that would open that system to US corporate investment.[20] Soon thereafter stronger action would be needed, but this would be in a context of an even more developed solidaristic system of public goods. Decapitalizing profitable private plants without replacing them locally might at this point be subject to fines that would help support public goods. A surtax on goods imported into the US from US as well as foreign corporations to offset the cheap-labor advantage they enjoy might begin to shrink the labor gap. Corporations that allow free union elections take their obligation for benefits seriously, and pay higher wages would enjoy a competitive advantage for their imports into the US. Such strong measures would surely provoke a strong

As the old social contract came apart, labor unions—and the social democracy generally—were unable to fight for public goods because their acceptance of capital's demands persisted. The neoliberal view that the welfare state was antiquated triumphed, while union leaders and former social democrats accepted global competitiveness as the framework for a new prosperity that would make the welfare state unnecessary.[18] A key factor in this regard in the US was labor's abandonment in 1991 of its support for national health insurance and its support in 1993 of President Bill Clinton's plan that made the promise of universal coverage and lower costs for health care dependent on competition between large medical corporations.[19]

A new struggle for public goods must have new foundations, setting aside bureaucracy and social contract. It must be a struggle for democratic public goods carried on with the awareness that unless there is a continual spreading and refining of public goods then capital will defeat them again. Set on these foundations, a new struggle for public goods would advance us from competitiveness to solidarity. As we saw, the inclusive logic of public goods is that of pursuing goals each wants for all. And this is the opposite of the exclusive logic of competitiveness, which is that of pursuing goals one wants to prevent others from reaching.

This leads to the critical point about the alleged autonomy of capital. As the logic of solidarity takes root, there will be a reorientation of political will and hence a change in the

legislators, to opinion polls, and to business lobbyists. There was rarely control by local, regional, and national elected boards. Without genuine popular control, there was no sense of popular proprietorship. Public goods were, then, big government, and who wanted to come to the aid of big government?

And the second circumstance was working people's reliance on a post-war social contract with capital: working people were to acquiesce in capital's expansion in exchange for capital's support for a higher standard of living and public goods. Entering into the contract had a profoundly corrosive effect. It led those who fought for public goods in the past to believe a permanent partnership with capital was possible in trying to get what they wanted. But within thirty years, the social contract of the post-war period came apart. Among other things, capital reneged on its support for public goods. But by then the idea of a partnership for getting a better life had become entrenched among many working people. Despite the broken contract, the belief remained that, even with the wider range of freedom given it by neoliberalism, capital could still act as a partner in improving the lot of most working people.[17] What was to be the new basis for such a partnership? It was the acquiescence in the 1980s and 1990s in destroying or downgrading public goods in the hope that competitiveness might just work. A free market strategy might just realize prosperity so great that it would compensate for the lack of or degraded public goods.

overwhelmed by insecurity to being outraged by it and from recoiling in isolation to being motivated by solidarity. Then a new political will emerges to give effect to those demands. This political will is the force behind creating institutions that move us closer to common goals. Such institutions will be public goods expressing a political will which rejects the privileges the state gives to capital that make some think it is autonomous.

The Political Context of the Defeat of Public Goods

Creating the political will to form public goods resolves some problems but seems to give rise to others. We can learn from the history of the welfare state that once public goods are incorporated apart of the state a conflict arise between them with their goal of need satisfaction and capital with its goal of enhancing competitiveness for profit making. Is it inevitable that this demand for creating the conditions for competitive advantage will win out over the demand for sustaining public goods? The history of the recent past might suggest that it is inevitable, and hence that capital gets its way in the end. Perhaps though the recent victory of capital over public goods is a result of the kind of political arrangement that developed along with those public goods and not a result of the autonomy of capital.[16]

There are, in fact, two special circumstances that made this recent victory over public goods by capital possible. The first was the bureaucratization of public goods. They were, that is, under public control only in the sense that those who

nations resources would have to get locked up in public goods, thus limiting the amount of mobile capital. On the other hand, moving capital about couldn't be allowed to overburden public goods, as would happen when capital flies elsewhere leaving unemployment and reduced tax bases behind.

If capital is not autonomous but is conditioned by the state, political will can make a difference in what capital does. Of course, to make a difference there will have to be a reorientation of political will. Such a reorientation would take place if people were not just to formulate certain common goals but also to dedicate themselves to realizing those goals. I'm talking about goals like: full employment, democratic participation, universal comprehensive health care, socialized intellectual property, a sustainable environment, accessible education, and popularly controlled media. Some countries have come close to realizing some of these goals at certain times. Most countries have not come close at any time. Nonetheless, these are, by and large, goals for which there is already wide approval in many countries—they are popular demands today! This is true even where voters, overwhelmed by insecurity and recoiling in isolation, support neoliberal regimes. For, popular demands in no way imply a political will to realize them. Here is where public discussion of shared grievances and public agitation against shared foes is decisive. Through discussion and agitation, those who vote now neoliberal can change from being overwhelmed by insecurity to being outraged by it and from

goods has enabled Britain to escape it. Without investment, the export sector would suffer competitive failure. Investors would then look beyond their national boundaries for places to invest, with the result that domestic unemployment would boom.

It is assumed by this objection that capital is autonomous: it sets its own goals and when they are not realized in one place capital is free to make investments elsewhere. This though is far from the truth. In fact, capital's autonomy is an illusion based on falsely assuming state neutrality in its regard. We mustn't forget that the goals capital actually pursues are ones states have shown some willingness to defend. Not just that, but also most states have been instrumental in helping capital realize its goals. One need only think of the fact that structural adjustment programs, free trade agreements, and currency unions are crafted directly by or through pressure from powerful states.[15] The mobility of capital and the flexibility of labor, as enjoyed by capital today, are partly dependent on such arrangements. Forgetting that capital operates within the framework of the state can create the illusion that capital is setting its goals and moving where it will profit all on its own.

As a first step to seeing that capital's autonomy is an illusion, imagine the negative impact on the mobility of capital in states that would break ranks with neoliberalism by making public goods a priority. Prioritizing public goods would call for a cutback in the ways that states coddle capital. In particular, it would call for states to switch from promoting to limiting capital mobility. On the one hand, more of the

but with the advent of crisis in the welfarist period, neoliberals advocated making corporations responsive to the needs of investors and lenders. Their needs were not in resolving social problems, in product quality, or in long-term enterprise survival. They were narrowly financial, whereas managers could be distracted by other needs. With public goods under public management, they are not controlled by finance. They represent a limit on the dominance of financial control characteristic of neoliberalism.[14]

It would seem pretty clear, then, that to defend and expand the area of public goods would tend to destabilize the neoliberal program. There is every reason, though, to want a global economy to continue as public goods are expanded. But it would have to be made compatible with both national and a more developed set of international public goods. It would have to be a global economy that promoted rather than undermined public goods, in short, a global economy that instead of ignoring vast numbers would provide a basis for their dignity. It would cease to be a corporate and become a social global economy.

Competitiveness and Autonomous Capital

But it will be objected that, rather than undermining neoliberalism, public goods might only undermine the economies of countries that promote them. How can such an objection be dealt with convincingly? We are told the specter awaiting us is a drying up of private investment as the increased taxes needed for public goods diminish the incentive to invest. In the late 1990s, France suffers from

the social security workers union—in Mexico, which conducted a valiant, but losing, battle against the PRIs privatization of pensions and health care,[11] the unionized public workers in France, who made a stand against Juppé's counter-reform of social services,[12] and the unionized teachers in the US who have fought contracting schools out to for-profit educators.[13]

(2) *Limiting Mobility of Capital.* Resources sunk in public goods are not directly profitable. They are only indirectly profitable, in so far as they create demand for goods and services from the private sector. Public goods are then off limits for capitalization, limiting thereby the mobility of capital. Privatizing these public goods makes fertile their "sterile" capital by releasing it for profit making.

(3) *Blocking Competitiveness.* A developed system of public goods can be supported only by high taxes, including high corporate taxes. Investors prefer areas of the world where taxes are lower. With lower taxes, firms can compete effectively against foreign competitors in regard to both imports and exports. A libertarian rhetoric then emerges that supports competitiveness and undermines public goods. According to it, people should be taxed less in order to give them more freedom to do what they want with their money.

(4) *Displacing Financial Control.* Public goods are to be under public control. In the welfare state hiatus of 1930-1970, managers were able to claim that they ran corporations, but with the advent of crisis in the welfarist period, neoliberals advocated making corporations responsive to the needs of

hoped windfall profits could be reaped in these virgin areas. The capitalization of health care from Chile, through Mexico, to the US provides a striking example.

To take advantage of cheap labor and to capitalize public goods encouraged an end to national economies and a return to a global economy of mobile capital. To accelerate capital mobility an attack was mounted through trade agreements on both legal barriers discriminating against foreign investors and state monopolies in key sectors. Structural adjustment agreements with the World Bank and the proposed Multilateral Agreement on Investments threaten any state regulation for protection from global capital mobility. Nations with full-employment and welfare policies were urged to adopt austerity as a norm in order to avoid the inflationary consequences of those policies, which would make these nations unattractive to investors. The demand for greater capital mobility thus provided backing for the other neoliberal strategies, enabling thereby a rapid exploitation of opportunities for profits.[10]

Public goods are a threat to neoliberal efforts to secure profitability in these ways: (1) *Opposition to Privatization.* Public goods are provided by institutions that, in a number of countries, tend to be more highly and strongly unionized than private enterprises. Not only does this make it more difficult to conduct an all out attack on wages in other sectors, but it also makes privatizations themselves more difficult since unions are anxious to avoid the drive to go non-union by the typical privatizer. Consider for example the SNTSS—

of neoliberalism? I shall start with the question about public goods' potential to destabilize neoliberalism, leaving the questions about the feasibility of an offensive for public goods, the failure of the welfare state, and regulating neoliberalism's excesses till later on.

Almost all aspects of neoliberalism would suffer a blow if there were a successful offensive on behalf of public goods. To see this, consider briefly the origin and nature of neoliberalism. As an economic system, it grew out of the decline in rates of return to capitalist enterprise that began in the late 1960s and early 1970s. It was a throwback to the liberalism that emerged in the 1830s and lasted for the better part of a century.[9] The decline in profit rates was the basis for the crisis that put an end to the short-lived welfarist period of capitalism, a period both of relative withdrawal from the 19th century global economy and of rapid advance in the construction of public goods.

In search of higher rates of return, employers tried, in the 1980s and 1990s, to find and to make cheap labor. Cheap labor could be found in abundance in places where industrialization was still developing; it could be made in those countries where the social contract—the post-war capital-labor partnership—had diminished labor's militancy. The decline in rates of return not only sent capital after cheap labor but also spurred an effort by creditors and investors to look with longing at areas that had not been capitalized. Public facilities for transportation, telephone, education, and energy were then to be turned over to private capitalists. They

with dignity and justice calls for a concerted effort to change it from a neoliberal economy by an initial step of an offensive for public goods.

I am talking here both about national and international public goods, since the concept of a public good does not impose a restriction to national boundaries. As a practical point, some public goods will need to be national, though often embedded in international public goods whose primary concerns will then be with the results of interactions between nations. A national environmental body dedicated to a healthy and sustainable environment for members of that nation will, for obvious reasons, find it useful to work in conjunction with an international environmental body that is concerned with the global environment.

This call to action for public goods raises a host of questions, which I shall try to answer before I end. Neoliberalism, with its mobile capital, seems to have defeated or stalemated organized labor on a world scale. It has cowed socialist and social democratic parties into accepting its basic premise that competitiveness is indispensable and can be achieved only by deregulating labor markets.[8] Is there, then, reason to think an offensive to support and strengthen public goods would itself escape a similar defeat or stalemate? Were such an offensive victorious, what reason is there to think neoliberalism would be destabilized by it? Why, to begin with, should there be a return to a welfare state that has been tried and seemingly failed? Instead of returning to a failed welfare state, wouldn't it be better to regulate the excesses

much of the more formal economic talk about public goods. Public goods are instrumental for realizing common goals, and are hence called for by justice, partisan though it may be. They give an institutional character to the demand that needs replace profits as the top item on the political agenda.

Why should the less-well-off majority want such instruments for realizing common goals to be public? To leave these instruments to the market would bias them in favor of those who have market advantages.[7] And the less -well-off are what they are since they are lacking certain market advantages. They have little or no capital, and the skills to get it with will be more readily available to those who already have capital. Common goals, being goals wanted by each for all, are not best advanced by means, like the market, that would favor those with market advantages for the individual benefits that realizing common goals would yield. Common goals are best advanced by institutions that, being accountable to all, provide equal access to all, rather than differential access based on private advantage. It is evident then why public goods are chosen for advancing the common goals the procedures of justice are devised to advance.

Destabilizing Neoliberalism With Public Goods

This leads us to a suggestion for action. Justice on our view is realized by establishing and maintaining public goods. But the theory and the practice of neoliberalism has been to attack public goods. An offensive to save what public goods are left and to create needed new ones would, if successful,

there is indeed an alternative to neoliberalism that would be just in at least the partisan sense that it would promote the common goals of the great majority who are significantly less well off than the top few.

In the context of showing there is such an alternative, I make several assumptions. I assume, first, that we take to heart the view that justice points back to implicitly or explicitly agreed upon common goals. Here common goals are not just goods everyone wants for his or herself but are features of a group each wants for all so that all can have a reasonable expectation of getting certain individual goods. Those group features give robustness to that expectation of individual goods, in the sense that the delivery of individual goods stems not from chance but from the group's having a certain character. I assume, second, that we take seriously, as applied to the current world, the idea that there may be breaks between the justice of different groups resulting from there being no common goals of the relevant sort that bind them together. The starting place will have to be a partisan justice based on partial common goals.

In the context of these two assumptions, I ask what steps a society's majority less-well-off group would take to facilitate the realization of the common goals that bind its members in solidarity. The answer is, I think, that it would develop public institutions—ones accountable to it as a whole—as the means for the realization of those common goals. This view of public institutions is a rough idea of what lies behind much of the more formal economic talk about public goods.

at present. At Kyoto in 1997, industrializing nations were reluctant to accept targets for greenhouse gas reduction that might not let their economies catch up. Moreover, fossil fuel industries in the US saw themselves as threatened even by the weak targets the US government backed at Kyoto.[5] Neither international nor national public goods can thrive as competitiveness deepens divisions in the world and in its nations. To be sure, neoliberalism speaks in a universalizing way when it talks, say, of global capital markets. This does not mean it speaks for all. Indeed, it speaks for a minority, only pretending that deregulated labor, privatization, and unrestricted capital mobility are advancing a common goal that each wants for all. We can, though, speak of a partisan justice that points toward realizing common projects for the unemployed, most working people, and most retirees. Admittedly such common goals are only partial in that they aren't shared by all. But this is a limitation that needs to be accepted if we can hope for success in making inroads against neoliberalism.

Some - even some associated with social democracy - would doubt that we need to posit a partisan justice for the less well off. They would say that the universalizing stance of the apostles of neoliberalism, though perhaps exaggerated in some respects, is basically justified. For them, the neoliberal global economy is the hope for all classes, now that national welfare economies have shown their inability to avoid crises.[6] On this view, raising efficiency through competition will redound to the benefit of all. I shall have to respond to this view, but first it will be important to show

substantive common goods in order to show that the direction of my thinking is at odds with much liberal theorizing on the subject of justice.[4] In sketching an argument of this kind I am not espousing the view that justice reduces to common goods. Room has to be left for a reciprocal action between justice and common goods. Justice, which may start out trying to insure that common goods are realized, may end up being a tool for modifying common goods that have shown themselves to be unrealistic, incompatible with a variety of other common goods, or manipulable by special interests.

On this common-good view of justice, it may happen that there are insufficient solidarities between certain groups to provide a basis for justice between them. Such breaks in justice always threaten class divided and race divided societies with a failure to achieve conflict resolution without resort to force. In such cases, the expedient on the part of groups in conflict of adopting partisan forms of justice may be unavoidable, leaving a more universalist justice as little more than a hope. Advancing beyond partisan justice would call for either an exhausting dialogue motivated by the futility of compromises in reducing a high level of conflict or a wrenching change away from the divided social structure itself motivated, perhaps, by solidarity in face of a common foe.

Divided Societies and Public Goods

Ironically the advance of the global economy highlights divisions. Think only of the division between established and industrializing economies or that between corporate and governmental elites and working people. Talk of common

want is an educated society, a society with a sustainable environment, a society with an independent press, and so on. These social features, if desired by each for all, are what are called common goods. To have these common goods calls for capacitating the society for delivering to individuals certain individual goods. Thus we can get a healthy society, as a common good, only if there is a health care system capacitating the society to deliver health care to individuals. Such capacitating systems are called public goods, which are what this essay is trying to defend. Justice in a society is, then, about removing conflicts in a way that facilitates common goods, and hence the public goods needed for them.[2]

It might seem arbitrary to tie justice to social goals that are common goods rather than to other things, but doing so actually avoids arbitrariness. Imagine two people locked in a conflict who are not bound together by commitment to any good each of them wants for the other. There is then no common goal that can be appealed to as a standard for solving the conflict. One might object that there is a way out by appeal to common principles. This appeal is often involved when the right is said to be prior to the good. John Rawls appeals to tolerance among citizens as a principle prior to any goods they might adopt. And Robert Nozick appeals to entitlements to voluntarily transferred property as overriding all social projects.[3] But it would seem quite arbitrary to appeal to common principles when there are no common goals from which they can emerge. I only sketch this argument against the appeal to principle in the absence of substantive common goods in order to show that the direction

features. The people may want an educated and a secure community, and these would be the kinds of goals that would be advanced by the way justice resolves conflicts. Justice facilitates the realization of the goods these goals aim at by displacing obstacles to them. If the conflict is between people who are part of the same group, they are more likely to accept a just resolution since it advances goals they pursue together for their group. But justice emerges from only some such goals; which ones? In the third place, norms of justice, by the way they resolve conflicts, advance goals a people are likely, in their circumstances, to choose together as a result of extensive struggles and discussions over how to improve their group.[1] Adding this condition, that the goals be chosen together in struggle and discussion, emphasizes that the goals don't come from a small section of a group but are worked out within the whole group. Otherwise, there would be a possible one-sidedness that would be incompatible with justice.

The goals that justice tries to facilitate have two distinctive features, both implicit in the above elaboration. On the one hand, such a goal is something desired by each for all in a group. The process of struggle and discussion among the members of the group doesn't lead simply to each choosing the goal for his or her self. Such a process would be unnecessary for that. It is a process ending in clarity about what WE want, and hence in solidarity. But what is the character of a goal each wants for all? To answer this I need to add, on the other hand, that what is aimed at is a feature of the group, and not directly a good for individuals. What we

sensible to confront neoliberalism with questions of justice than it would thunder showers on hot summer afternoons. However, I'm committed to showing that with the right sort of political will neoliberalism could have been prevented and can yet be ended, opening up the possibility of a global economy resting on new underpinnings with some promise of fairness.

Justice and Social Goals

Talking a bit about the nature of justice is unavoidable here. In measuring neoliberalism against the norm of justice, I am not appealing to a norm that needs to be discovered by a research program. Rather, I am appealing to something that our social practice delivers to us. In that practice we work out with others certain goals. These goals are not just private ambitions, but are what bind us together as a group. They are what WE are all about. Fairness comes into the picture as a means whereby we maintain who we are, rather than falling into quarrelling factions. We aren't then to fasten onto norms of justice through researching a text or a history in order then to run about measuring groups with those norms. Instead, once we know who we are and what commonalities exist among us, we know what justice must be designed to protect.

We can compress this into a three-stage elaboration. In the first place, norms of justice are about how best to handle conflicts. We look for justice in regard to what bothers people about what others are doing. In the second place, norms of justice, by the way they resolve conflicts, advance a set of

How to Survive a Global Economy With Dignity:
The Battle for Public Goods

The new name of injustice, slavery, usurpation: neoliberalism.
EZLN Workers' Program, May Day 1994

I propose to approach neoliberalism, which is the current underpinning of the global economy, as an issue of justice. I am thinking of neoliberalism here not just as an economic policy but as an economic system, specifically as a stage of capitalism that is characterized by greater control by financial institutions and large investors over the management of enterprises around the globe, by reduced regulation of the labor market, and by a commodification of goods and services that had recently been matters of public provision. The dominant attitude among those in and around policy circles in many nations reflects the view of Prime Minister Margaret Thatcher that there is no alternative to neoliberalism. Capital won't stay put; labor won't be protected; and public goods won't get funded. This fatalist attitude makes it no more

How to Survive a Global Economy With Dignity:
The Battle for Public Goods

How to Survive a Global Economy With Dignity:
The Battle for Public Goods

Milton Fisk

©Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2001

This book is published as part of an agreement of co-operation with the
Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة

مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله

الطبعة الاولى ٢٠٠١

يصدر هذا الكتاب ضمن اطار اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بول - المانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة نأكيا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع

رام الله – هاتف: ٠٢-٢٩٦٠٩١٩

ما يرد في هذا الكتاب من أراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس

بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

HOW TO SURVIVE IN A GLOBAL ECONOMY WITH DIGNITY: THE BATTLE FOR PUBLIC GOODS

Milton Fisk
Indiana University USA

Occasional Papers

HOW TO SURVIVE IN A GLOBAL ECONOMY WITH DIGNITY

THE BATTLE FOR PUBLIC GOODS

Milton Fisk

MUWATIN The Palestinian Institute for the Study of Democracy